جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية

قسم: الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن

دراسة تحليلية للفترة (1990-2014)

The Impact of Primary Exports Problems on Jordanian Economic Growth

Analytical study (1990 – 2014)

إعداد:

محمد فواز رضوان بطاينة

2013310017

إشراف:

أ. د قاسم حموري

الفصل الدراسي الثاني 2016-2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

" أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن

دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) "

"The Impact of primary Exports Problems on Jordanian Economic Growth

Analytical study (1990-2014)"

إعداد الطالب

محمد فواز رضوان بطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها:

مشرفاً رئيساً: الاسم: أ.د قاسم محمد نزال الحموري التوقيع.....

أستاذ دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

عضو: الاسم: د. ديما أحمد الدرادكة التوقيع.....

أستاذ مشارك في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

عضو: الاسم :د. سامح عاصم العجلوني التوقيع.....

أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة اليرموك

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار، الى من علمني العطاء بدون انتظار، الى من أحمل اسمه بكل افتخار، الى رمزي في الوجود، وقدوتي في الحياة. . . . " أبي الفاضل " .

الى ملاكي في الحياة، الى نبض قلبي وسر وجودي، الى بسمة الحياة، الى من كان دعائها سر نجاحي، الى أغلى ما أملك. . . . " أمي الحبيبة " .

الى من هم أقرب من روحي، إلى من شاركني حضن الأم وبهم أستمد عزتي واصراري، الى سندي بالحياة. . . .

" أخواني وأخواتي " .

الى من دعمني ووقف الى جانبي في طريقي الى النجاح، الى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم. . . .

" الى عمتي وزوجها (ظاهر ورئيسة البطاينة) " .

الى أخواني اللذين لم تلدهم أمي، إلى من كانوا لي خير عونٍ . . . . " أصدقائي " وأخص بهم أخي " عمر الشريدة " .

الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل . . . شكري الجزيل وامتناني . .

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات. يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني بعد أن وفقني الله لإتمام هذه الرسالة، الا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور " قاسم الحموري "، المشرف على هذه الرسالة على ما أولاه إلي من جهدٍ واهتمام وما قدمه من نصحٍ وتوجيهٍ وارشاد خلال مراحل هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهه السديد الأثر الكبير في اظهار هذه الرسالة المتواضعة الى حيز الوجود، فجزاه الله خيراً ومتعه بالصحة والعافية.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور نوح الشياب، والدكتورة ديمة درادكة وذلك على تكرمهم لإعطائي من وقتهم والمشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني ووجهني لإتمام دراستي من أساتذتي وأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد كافةً.

والشكر كذلك موصولاً بالزملاء والزميلات في قسم الاقتصاد.

محمد فواز بطاينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجدول	ح
قائمة الأشكال	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1- 1 المقدمة	2
1- 2 أهمية الدراسة	3
1- 3 مشكلة الدراسة	4
1- 4 أهداف الدراسة	4
1-5 فرضية الدراسة	5
1- 6 منهجية الدراسة والنموذج القياسي	5
1- 7 هيكل الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
2-1 الإطار النظري	11
2- 1-1 عموميات التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية:	11
2- 1-1-1 مفهوم التجارة الخارجية والتبادل الدولي	12
2- 1-1- 2 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	13
2- 1-1- 3 الأسس النظرية للتجارة الخارجية	14
2-1-2 النمو الاقتصادي	16
2-1-2- 1 مفهوم النمو الاقتصادي	17
2-1-2- 2 أهمية النمو الاقتصادي	17
2-1-2- 3 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	18
2-1-3 الصادرات الأولية	20
2-1-3- 1 مفهوم الصادرات الأولية	20
2-1-3- 2 مشكلات الصادرات الأولية	20
2-1-3-3 علاقة مشكلات الصادرات الأولية مع النمو الاقتصادي	22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 الدراسات السابقة	26
الفصل الثالث: الصادرات الأردنية واقعها وأهميتها النسبية	35
3- 1 التجارة الخارجية الأردنية	36
3- 1- 1 إجمالي التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي	37
3- 1- 2 صادرات الأردن الوطنية	40
3-1-2-1 قطاع الادوات	40
3-1-2-2 قطاع الآلات	43
3-1-2-3 قطاع المنسوجات	43
3-1-2-4 قطاع النقل	44
3-1-2-5 قطاع الفلزات	44
3-1-2-6 قطاع المعادن الثمينة	45
3-1-2-7 قطاع المنتجات الكيماوية	45
3-1-2-8 قطاع البلاستيك والمطاط	46
3-1-2-9 قطاع المنتجات الخشبية	46
3-1-2-10 قطاع المنتجات المعدنية	47
3-1-2-11 قطاع الاحجار والزجاج	47
3-1-2-12 قطاع المنتجات الحيوانية	48
3-1-2-13 قطاع المنتجات النباتية	48
3-1-2-14 قطاع المنتجات الثنائية الحيوانية والنباتية	49
3-1-2-15 قطاع الجلود الحيوانية	49
3-1-2-16 قطاع الفن والآثار	50
3-1-2-17 قطاع المنتوجات الورقية	50
3-1-2-18 قطاع الأغذية	51
3-1-2-19 قطاع الاحذية واغطية الرأس	51
3-1-2-20 قطاع متفرقات	52
3-2 التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية	52
3-3 الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية- الصادرات	55
3-3-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	55
3-3-2 الدول الاسيوية غير العربية	55
3-3-3 دول اتفاقية التجارة الحرة شمال أمريكا(النافتا)	56
3-3-3 دول الإتحاد الأوروبي	56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: التحليل القياسي	59
4- 1 متغيرات الدراسة	60
4- 2 مصادر البيانات	61
4- 3 النموذج القياسي	61
4- 4 الإختبارات الأولية	61
4- 4- 1 اختبارات جذر الوحدة	62
4- 4- 2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	64
4- 4- 3 اختبار التكامل المشترك	64
4-4- 4 اختبار كوزوم للاستقرارية	67
4- 5 نتائج التحليل القياسي	67
4- 5- 1 اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية	67
4- 5- 2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	68
4- 5- 3 اختبار التكامل المشترك	69
4- 5- 3- 1 اختبار الحدود	69
4- 5- 3- 2 تقدير المرونات في المدى الطويل	71
4- 5- 3- 3 تقدير المرونات في المدى القصير	72
4- 5- 4 اختبار كوزوم للإستقرارية	73
4- 5- 5 الاختبارات التشخيصية	74
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	76
5- 1 النتائج	77
5- 2 التوصيات	79
المراجع والمصادر	80
المراجع والمصادر باللغة العربية	80
المراجع والمصادر باللغة الأجنبية	82
الملخص باللغة الإنجليزية	86

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
1-2	نظريات النمو الاقتصادي	18
3 -1	التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي	37
3 -2	قطاعات الصناعة الأردنية	41
3-3	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية	53
4 -1	نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع	68
4 -2	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	69
4-3	نتائج اختبار الحدود	70
4-4	نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة النمو الاقتصادي	71
4 -5	نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة النمو الاقتصادي	73
4 -6	نتائج الاختبارات التشخيصية	75

قائمة الأشكال

الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
3 -1	التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي	39
3-2	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (2009-2014)	58
4-1	Cusum And Cusum of Square	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

بطاينة، محمد فواز، أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية (1990-2014). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2017.

إشراف أ. د قاسم محمد حموري

هدفت هذه الدراسة إلى إستقصاء أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، فمن أجل إختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات تم إستخدام إختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF)، وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، بإستثناء سلسلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي إذ كانت مستقرة في مستواها عند إستخدام (ADF).وتم إجراء إختبار التكامل المشترك بإستخدام (ARDL).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من: عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والطلب الخارجي عليها كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي الأردني كمتغير تابع. حيث إن زيادة هذه المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بقيمة 0.696%، 0.437%، على الترتيب مع ثبات العوامل الأخرى.

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالعمل على دراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية، وإيجاد أسواق أكثر استقرارا من حيث الأسعار والطلب، والعمل على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي والتقني وتوجيه الإستثمارات الجديدة نحو هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية، الطلب الخارجي، الصادرات الأولية، النمو الاقتصادي، ARDL.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 المقدمة:

يعتبر الأردن من الدول النامية التي تعاني عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري، ويشكل هذا العجز مشكلة اقتصادية مزمنة يعود تاريخها إلى بداية نشوء الدولة الأردنية في عام 1921م. ورغم كل الإجراءات والخطط التنموية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة إلا أنها لم تنجح رغم بقائها هدفا رئيسا لها، ويعود السبب الرئيس لهذا العجز إلى هيكل الاقتصاد الأردني، فمن المعروف أن الاقتصاد الأردني اقتصاد منكشف وبشكل كبير على الاقتصادات الخارجية، ومرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الدول العربية النفطية، إضافة إلى أنه يعاني من ضعف في القطاعات الإنتاجية والصناعية بحيث لا يستطيع تلبية الطلب الداخلي على السلع بأشكالها كافة، وتعتبر الصناعات الأردنية صناعات محدودة ومحصورة في الصناعات الإستخراجية والمنتجات الزراعية وبعض الصناعات الكيماوية كالأدوية، إلا أن مستورداته متنوعة ومتعددة.

إن المتمحص للقطاعات الصناعية الأردنية يلاحظ أن هذه القطاعات لجأت إلى نسخ تجارية ناجحة ولم تلجأ إلى الإبداع أو الابتكار، وادى هذا الى خلق عدد كبير من المصانع الصغيرة التي تعمل في المجال نفسه، مما يؤدي إلى ضياع وهدر في الموارد المتاحة والعمل بأقل من الطاقة الإنتاجية.

من جهة أخرى تتشكل الصادرات الأردنية من الملابس والأدوية والبوتاس والفوسفات والأسمدة والخضروات وغيرها. وتعتبر هذه الصادرات صادرات أولية، أي أنها صناعات تحتاج إلى إعادة تصنيع للحصول على سلع نهائية قابلة للإستخدام، وتواجه هذه الصناعات مشكلات عدة، مثل انخفاض في معدل التبادل التجاري، وتراجع النمو في الطلب عليها وعدم الإستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عوائدها، ويحاول الأردن وبشكل مستمر معالجة هذه المشكلات للتخفيف من آثارها على الاقتصاد الوطني .

وانطلاقاً من إيمان الباحث بأهمية التجارة وإدراكه بالإضافة الملموسة على موضوع الصادرات بشكل عام والأولية على وجه الخصوص، تم فرز الصادرات الأولية عن إجمالي الصادرات من أجل إبراز الدور الذي تلعبه مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي الأردني، بعد تحويلها إلى متغيرات اقتصادية يمكن إخضاعها إلى عمليات تقدير خلال الفترة الزمنية (1990-2014)

1-2 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في موضوعها بالدرجة الأولى، فعلى الرغم من تعدد الأبحاث حول مشاكل الصادرات وأثر الصادرات على النمو الاقتصادي،إلا أن هناك عدداً قليلاً من الدراسات التي استهدفت الصادرات الأولية مباشرة، إضافة إلى أن هذه الدراسة تتأتى من الإهتمام المستمر والمتزايد لدى متخذي القرار في الأردن بالمشكلات التي تواجه الصادرات الأردنية بشكل عام والصادرات الأولية على وجه الخصوص، ومدى تأثير ذلك في النمو الاقتصادي الأردني.

كما أن فترة الدراسة تلعب دوراً مهما في أهميتها، حيث تتشكل هذه الفترة من فترات تقلبية على جميع الصعد والمستويات الاقتصادية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 مشكلة الدراسة:

يعاني الأردن من عجز مزمن في الميزان التجاري وبالتالي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الديون من أجل الحفاظ على فائض في حساب رأس المال، وعليه فأنه يجب التعرف على المشكلات التي يتعرض لها الميزان التجاري عموماً والصادرات الأولية على وجه الخصوص من أجل تجسيد المشكلة.

تتعرض الصادرات الأولية في الأردن إلى عدد من المشكلات، تتمثل بانخفاض في معدل التبادل التجاري والتراجع في الطلب عليها إضافة إلى عدم استقرارها، وتتجسد مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1- هل لمشكلة انخفاض معدل التبادل التجاري أثرا سلبياً على النمو الاقتصادي في الأردن؟

2- هل لمشكلة انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الأولية أثرا سلبياً على النمو الاقتصادي في الأردن؟

3- هل لمشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية أثرا سلبياً على النمو الاقتصادي في الأردن؟

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر مشكلات الصادرات الأولية في الأردن، المتمثلة في انخفاض معدل التبادل التجاري، والتراجع في الطلب عليها، وعدم استقرارها على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-5 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى عدة فرضيات مفادها:

1- هناك أثر سلبي لإنخفاض معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية في الأردن في النمو الاقتصادي الأردني.

2- هناك أثر سلبي للتراجع في الطلب على الصادرات الأولية في الأردن في النمو الاقتصادي الأردني.

3- هناك أثر سلبي لعدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في الأردن في النمو الاقتصادي الأردني.

1-6 منهجية الدراسة والنموذج القياسي:

منهجية الدراسة:

تم استخدام أسلوب كمي قائم على وصف نموذج قياسي اقتصادي، استند إلى ما وفره الإطار النظري والدراسات السابقة الواردة في الفصل الثاني من الدراسة، معتمداً على الاختبارات التشخيصية الأولية لتقدير أثر مشكلات الصادرات الأولية في الأردن على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2014) وبشكل سنوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مسوغات اختيار هذه المدة الزمنية أنها شهدت تقلبات و تغيرات كثيرة، مثل توجه الأردن إلى برامج الخصخصة، وظهور العولمة، ونشوء منظمة التجارة الدولية، وجميع هذه الأحداث عملت على زيادة تأثير هذه المشكلات، وخطورتها على النمو الاقتصادي في الأردن.

أما بخصوص البيانات و المصادر فسوف يتم الاستفادة من إحصاءات التجارة و التنمية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة (UNCTAD)، و نشرات الأرقام القياسية السلعية في البنك المركزي الأردني و الإحصاءات العامة.

وتم تضمين ثلاثة مباحث رئيسة في هذه الدراسة، يتطرق الأول إلى تحليل نظري للعلاقة بين كل من انخفاض نسب التبادل التجاري، وتراجع الطلب على الصادرات الأولية الأردنية، وعدم استقرارها، مع النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

ويعرض الثاني تطور التجارة الأردنية وأهميتها وواقعها بالإضافة إلى أهمية الأسواق العالمية في أداء الصادرات الأردنية ونسبتها من الصادرات العالمية لكل قطاع من القطاعات العشرين حسب التصنيف الدولي للقطاعات الإنتاجية.

أما الجزء الثالث فيهتم بتحليل و تقدير أثر مشكلات الصادرات الأولية في الأردن على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1990-2014).

و في نهاية الدراسة تم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى بعض التوصيات التي من شأنها الوقوف على واقع هذه المشكلات، وإنارة الطريق لمتخذي القرار في العمل على التقليل من آثارها، والتماشي مع متطلبات الخطط التنموية و مستلزمات الطلب الخارجي و دعم اقتصادنا الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج القياسي:

$$LY = \alpha + ß_1\ EXI + ß_2\ TOT + ß_3\ FD + U_t$$

حيث أن:

Y: النمو الاقتصادي الأردني.

EXI: عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في الأردن.

TOT: معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية في الأردن.

FD: الطلب الخارجي على الصادرات الأولية في الأردن.

وتم الوصول إلى النموذج السابق اعتماداً على دراسة (حمادي وعثمان،2005)، وقد استدل على الية احتساب متغيرات النموذج اعتمادا على مجموعة من العلماء والاقتصاديين وكانت كالآتي:

EXI: عدم استقرار عوائد الصادرات.

يعرف على أنه انحراف القيم الفعلية لعوائد الصادرات الأولية عن قيمها الاعتيادية (Love,1985).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ذلك يكون:

$$EXI = \frac{Xt - X}{X}$$

حيث:

Xt: القيم الفعلية للصادرات الأولية.

X: القيم الاعتيادية للصادرات الأولية (المقدرة).

TOT: معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية.

سوف يتم أخذ معدل التبادل التجاري الصافي، والمتمثلة في الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار المستوردات (نوري، 2004).

$$TOT = \frac{Px}{Pm} * 100$$

حيث:

Px: الرقم القياسي لأسعار الصادرات في الأردن.

Pm: الرقم القياسي لأسعار المستوردات في الأردن.

FD: الطلب الخارجي على الصادرات الأولية في الأردن.

هناك نماذج عدة مستخدمة لقياس الطلب الخارجي، إلا أننا سوف نأخذ الصيغة التي استخدمها العالم رينتون (Renton) والتي استخدم فيها الرقم القياسي لقيمة المستوردات الكلية للبلدان الصناعية من البلدان النامية، لقياس طلب هذه البلدان على صادرات البلدان النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$FD = LOG\ (Vm)$$

حيث:

Vm: الرقم القياسي لقيمة المستوردات للبلدان الصناعية من البلدان النامية.

1-7 هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول:

الفصل الأول، ويشمل الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني يتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة (العربية والأجنبية)، أما الفصل الثالث فيتحدث عن الصادرات الأردنية من حيث واقعها و نموها وأهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي، بينما تناول الفصل الرابع منهجية الدراسة وتحليلها القياسي ، وأخيراً جاء الفصل الخامس ليستعرض أهم النتائج والتوصيات المستخلصة بناءً على نتائج التقدير في الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 الإطار النظري:

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة، وذلك من خلال اهتمام الاقتصاديين والمفكرين بها، حيث تعتبر ذات تاريخ أزلي منذ قيام الحضارات القديمة، وتباينت آراء المفكرين الاقتصاديين حول منافعها والأسباب التي قامت عليها وآثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى ظهور مجموعة من التفسيرات لأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول.

إن المتمحص لمجال التجارة، يجد أن هناك مجموعة كبيرة من التفسيرات حول قيام التجارة بين الدول، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها تلك الحضارات والأفكار التي كانت سائدة في تلك الحقب، الأمر الذي يستوجب علينا في البداية استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والصادرات، مع مراعاة اعطاء التفسيرات لنمط سيرها والقوى التي دفعت تلك الدول لإنتاج هذه السلع، وسوف يتم تضمين ذلك من خلال استعراض علاقة عموميات التجارة الخارجية بالتنمية ومفهوم الصادرات وأثرها على التنمية، بالإضافة إلى تحليل العلاقات النظرية لموضوع الدراسة المتعلق بالصادرات الأولية ومشاكلها وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

2-1-1 عموميات التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية:

تنظر الدول المتجهة للانفتاح للتجارة الخارجية بأهمية بالغة بسبب الدور الذي تقوم به في عملية التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-1-1 مفهوم التجارة الخارجية والتبادل الدولي:

تعتبر التعاملات الخارجية امتدادا للتعاملات الداخلية، وفي كلتا الحالتين فإن التجارة تحقق فوائد نتيجة التخصص، فتبادل السلع والخدمات بين الأفراد يجعلهم يتخصصون في الشيء الذي يتميزون به، وهكذا على مستوى الإقليم والدول فالعملية تتم بالطريقة نفسها فعلى صعيد الدول مثلا، فإن واردات دولة ما من سلع معينة وصادراتها من سلع أخرى تعمل على زيادة وتقوية مستوى التخصص بين هذه الدول المشاركة، مما يجعلها تنتج كميات أكبر مما كانوا ينتجوا في السابق أي قبل بدء التجارة بينهم، وهذا يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي في هذه الدول.(كرياتين، 2007)

تعرف التجارة الخارجية على أنها وسيلة لتصريف الإنتاج، ويقوم على تصريف هذا الإنتاج طرفان أساسيان، طرف يصرف ويكون صاحبا للإنتاج، وطرف اخر يستقبل ويكون صاحبا للعجز في الانتاج وقدرة على الشراء. أي اننا نستطيع القول بأن التجارة الخارجية هي عمليتين: عملية تصدير وتتمثل في اخراج للمنتجات أي البيع خارج حدود الدولة بصفة رسمية تقوم بها الدولة أو أي شخصية اعتبارية مقابل قيمة مقدرة متفق عليها، وأخرى عملية استيراد أي شراء من الخارج عن ارض الدولة، من هنا تعتبر التجارة الخارجية انعكاساً صادقاً للتفاوت في توزيع الموارد بين الدول، وهو مايتفق مع نظرية (H-O).(موسى سعيد وآخرون، 2001)

وتعرف التجارة أيضا على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة التبادل التجاري والصفقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي في جميع صوره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتمثلة في انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وعليه يمكن اعتبار التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل من أصول التجارة الخارجية. (موسى سعيد وآخرون،2001)

2-1-1-2 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

1. مستوى الدولة من حيث التنمية الاقتصادية: يعتبر هذا العامل أساسيا في مجال التجارة الخارجية، حيث إن جمود الدولة وتأخرها الاقتصادي، يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسات تقييدية لتجارتها الخارجية، وذلك على النقيض من الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات القوية المتسمة بالمرونة في سياستها الخارجية.(عبد الباسط وفا، 2005)

2. الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية: تؤثر الأوضاع الاقتصادية في اقتصاد الدولة المحلي والعالمي، وللإرتقاء بالصناعة فإن الدولة بحاجة إلى سياسات تجارية واسعة من حيث استيرادها إلى ما تحتاجه في صناعاتها، وتغيير في طلبها الخارجي والداخلي بالإضافة إلى التشجيع على زيادة حجم صادراتها.

3. توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: ان تركيز مصادر الثروة في بعض الدول يخلق تركزاً شديداً للتجارة الخارجية، فالدول التي تحوي موادا أولية كالفحم والنفط والمعادن والتربة الخصبة، تتخصص في انتاج هذه المواد.

4. حجم الدولة: يخلق حجم الدول تكاملا للموارد الطبيعية والبشرية ويمنح الإنتاج تميزا كبيرا، مما يتطلب سعة في أسواقها، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في قيام التجارة بين الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. العوامل السياسية: يعتبر هذا العامل أساسياً في تحديد آفاق مفتوحة في مجال التجارة الخارجية.

6. تغير الميزة النسبية: تقوم التجارة الخارجية على الفوارق في التكنولوجيا والمعرفة بغض النظر عن الندرة النسبية .(ذياب، 2006)

2-1-1-3 الأسس النظرية للتجارة الخارجية:

لقد مرت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية في ثلاث مراحل بحكم الظروف التي سادت كل حقبة من الحقب الزمنية.

النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية: هناك الكثير من النظريات الكلاسيكية التي ركزت على التجارة الخارجية، حيث تمثلت هذه النظريات في كل من نظريات ادم سميث، و ديفد ريكاردو، وجون ميل، حيث يرى سميث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بها بشكل مطلق، وفي هذه النظرية فإن الدولة التي لا تتخصص في إنتاج أي سلعة، ليس بإمكانها الدخول في معترك التجارة الخارجية، وقد بقيت الدول خارج نطاق التجارة الخارجية بسبب هذه النظرية إلى أن جاء العالم ديفيد ريكاردو ونفى هذه النظرية، وجاء بنظرية الميزة النسبية، حيث افترض أن كل دولة يمكنها أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن أن تنتجها بتكلفة أقل من تكلفة الحصول عليها من خلال التجارة، وبهذا فإن أي دولة يمكن أن تشارك في التجارة وتستفيد منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما يرى ميل، أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هو نفسه المعدل الذي يجعل صادرات وواردات كل دولة متساوية.

النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية: تعد نظرية ديفيد ريكاردو بداية نشوء الفكر النيوكلاسيكي في التجارة الخارجية، وذلك بعد التوسع في تحليل نظرية الميزة النسبية، ومن النظريات النيوكلاسيكية، نظرية نفقة الإختيار للعالم Habler الذي يقول فيها: إن الدولة التي تتمتع بتكاليف منخفضة للفرصة البديلة في إنتاج سلعة معينة لديها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة، ولكنها لن تكون في المقدمة في إنتاج سلعة أخرى غيرها.

كما تعتبر نظرية Heckscher–Ohline من النظريات النيوكلاسيكية المهمة التي درست التجارة الخارجية، والتي ترى أن الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعنصر الإنتاج الذي يتمتع بوفرة نسبية وسعر منخفض نسبي أيضا، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعنصر الإنتاج النادر نسبيا. لكن هذه النظرية واجهت انتقادات واسعة خصوصا من العالم Leontief إذ قدم هذا العالم اختبارا يدحض فيه هذه النظرية في عام 1951، أي بعد فترة قصيرة منها.

بعد ذلك جاءت عدة نظريات جديدة في تحليل التجارة الخارجية مثل نظرية الفارق التكنولوجي لPosner ونظرية دورة حياة المنتج لR.Vernon حيث جاءت النظرية الأولى على أن الفارق التكنولوجي هو محدد التجارة الخارجية، أما النظرية الثانية فجاءت على أن المنتج يمر في ثلاث مراحل أساسية: مرحلة المنتج الجديد، ومرحلة المنتج الناضج، ومرحلة المنتج النمطي، حيث تستفيد الدولة من الإحتكار والتكنولوجيا لإنتاج هذا المنتج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظريات الحديثة للتجارة الخارجية: هناك العديد من النظريات الحديثة التي حاولت تفسير التجارة الخارجية، وسوف نذكر وأحدة من أهم هذه النظريات، وهي نظرية المنافسة الإحتكارية للاقتصاديين Krugman و Obstfeld، إذ قام العالمان بتفسير التجارة الخارجية من خلال رسم بياني يبين أثر الإنفتاح الاقتصادي في المدى القصير والطويل وبينا أن أول أثر للإنفتاح الاقتصادي هو زيادة حجم السوق وعدد الشركات والمؤسسات، وأن هذا يؤدي إلى الإنتقال من نقطة التوازن إلى نقطة أقل منها من حيث السعر والتكلفة، وهذا يجعل الشركات والمؤسسات أكثر تنافسية، مما يخلق انخفاضاً أكثر للأسعار إلى مستويات أدنى من التكلفة المتوسطة، الأمر الذي يستوجب تغييراً في هيكل السوق عن طريق الانفتاح الاقتصادي، وهذا يعمل على تقليل عدد هذه المؤسسات الناشطة ويعود بها إلى نقطة توازنية أقل من النقطة التوازنية الأصلية، ويمكن الوصول إلى ذلك نتيجة إغلاق بعض وحدات هذه المؤسسات وتركيز منافستها عن طريق تقوية فروعها الناتجة عن الإنفتاح. (j.l, mucchielli, T. (mayar,2005

2-1-2 النمو الاقتصادي:

مثلما هو الحال بالنسبة للتجارة الخارجية فإن للنمو الاقتصادي نظريات مفسره مر بها، وسوف نتطرق إلى أهم النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي ابتداءً من الكلاسيكية وانتهاءً بالحديثة، والوقوف على أهم ما جاء فيها، ولكن بعد استعراض مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-2-1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أنه يجب أن تكون الزيادة في نصيب الفرد أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو الاقتصادي.(أبدجمان،2002)

وقد عرف Samuelson النمو الاقتصادي على أنه " زيادة الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني للبلد، بمعنى آخر يكون هناك نمو اقتصادي عندما تتحرك حدود الإنتاج لبلد باتجاه الخارج أو أن يكون هناك نمو خارجي".

نستخلص مما سبق أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية.
- هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل، وأن لا تزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثها.
- التجديد الدائم لعناصر هيكل الاقتصاد من اجل الحصول على كفاءة اعلى في الانتاج وضياع اقل للموارد وبالتالي الحصول على مستويات اعلى من النمو الاقتصادي.

2-1-2-2 أهمية النمو الاقتصادي:

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في تحسين أوجه الرفاه الاقتصادي، حيث يقول دومر:" الرفاهية المتضمنة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل هي أرض خصبة لأي تأثيرات ممكنة للتدفقات في المدى القصير"، أي أن استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل يؤدي إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول. وهذا ما أكده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم barro بقوله:" إذا تمكنا من التعرف على خيارات السياسة العامة للحكومة حتى الصغيرة منها التي تؤثر على المدى الطويل بمعدل النمو، فإننا يمكن أن نسهم في مزيدٍ من التحسينات في مستويات المعيشة".

2-1-2-3 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات التي أسهمت في تفسير النمو الاقتصادي، بدءا من النظريات الكلاسيكية وانتهاءً بالنظريات الحديثة. والجدول التالي يبين نبذة مختصرة عن بعض أهم هذه النظريات وأهم ما جاء فيها:

جدول رقم (2-1) نظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو الكلاسيكية	خلاصة النظرية
آدم سميث	يحدث النمو عن طريق التخصصية وتقسيم العمل.(احمد،2003)
ديفيد ريكاردو	تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة له أثر كبير على النمو الاقتصادي، وأن الأرباح تضمن استدامة النمو الاقتصادي.(Bossrelle,2004)
هارد – دومار	زيادة قدرة الاقتصاد على الإدخار والإستثمار يزيد النمو الاقتصادي. (تودارو،2006)
نظريات النمو النيوكلاسيك	
سولو (Solow)	الدخل الفردي مرتبط ارتباطاً إيجابياً مع مستوى التكنولوجيا ومستوى الادخار، وعكسيا مع النمو السكاني ومعدل اهتلاك رأس المال.
فون – نيومان	المخططون يبحثون عن أفضل تخصيص للموارد في إطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تحقيق أكبر مستوى من النمو.
رامسي (Ramsy)	الهدف من التخطيط هو تحقيق مستويات عليا من الرفاهية الاجتماعية في أي وقت، مما يؤدي الى انتعاش الاستثمار وبالتالي الإدخار عن طريق التحكم ما بين الإستهلاك الحالي والمستقبلي.(yidizoglu,2007)
نظريات النمو الحديثة	
رومر(1986)	نمو المعرفة (التكنولوجيا) مرتبط بنمو رأس المال، لأن رأس المال يجعل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا أكثر عمقاً، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي الاقتصاد ككل.
بارو (1990) (Barro)	نشاط الحكومة هو مصدر النمو الداخلي من خلال آثار هذا النشاط الإيجابي على الخدمات العامة والأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة.
نموذج النظام المفتوح Full Brook(2004)	النمو الاقتصادي هو عملية بالغة التعقيد، حيث توجد عوامل كثيرة غير متجانسة تتفاعل مع بعضها بعضا في مناخ من العلوم والثقافة والسياسة، وعلى الفرد أن يكون واعيا في تحديد نموذج التجارة الخارجية عن طريق تشجع الصادرات والانفتاح الاقتصادي وبالتالي حدوث النمو.

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مجموعة من الدراسات الواردة في الجدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الاطلاع على أهم ما جاء في نظريات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي نلاحظ أن أغلب العلماء الذين تحدثوا في التجارة الخارجية، تحدثوا أيضا في النمو الاقتصادي، وربطوا بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن هناك علاقات تربط التجارة الخارجية بالنمو، فضلا عن العديد من الدراسات في هذا المجال، وعليه ونتيجة هذه العلاقة فلا بد أن يكون للمشكلات والمعيقات التي تعيق التجارة الخارجية أثر على النمو الاقتصادي، وسوف نركز في هذه الدراسة على أهم المعيقات والمشاكل التي تؤثر على الصادرات الأولية، لأنها تشكل نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية بما فيها الأردن، لذلك سوف نتطرق إلى أهم ما جاء في الجانب النظري للعلاقات بين مشاكل الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

2-1-3 الصادرات الأولية:

2-1-3-1 مفهوم الصادرات الأولية:

تعرف الصادرات الأولية بأنها " تلك الصادرات التي لم يتم إجراء أية عملية تصنيعية عليها، سواء أكانت هذه الصادرات من أصل زراعي أو من غير ذلك (معادن طبيعية أو خامات)". UNCTAD(2005)

2-1-3-2 مشكلات الصادرات الأولية:

تواجه الصادرات الأولية في البلدان النامية العديد من المشكلات، وتعمل هذه المشكلات على الحد من قدرة الدولة الاقتصادية وتأخرها اقتصاديا، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية: هي المشكلة الناتجة عن عدم ثبات العوائد المتحصلة من تصدير المواد الأولية للخارج، ويأتي هذا نتيجة أمور عدة من أبرزها، العوامل السياسية والاقتصادية للدول المستوردة، وجودة المواد الأولية المصدرة، والخصائص الهيكلية التي تتصف بها صادرات معظم البلدان النامية، إضافة إلى التقلبات في جانبي الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات الأولية، واعتماد الدول النامية على جهة تصديرية واحدة.(حمادي، 1996) ويرى الخبراء أن هذا التذبذب في العوائد المتحصلة من المواد الأولية يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي أو سلبي كما سنرى لاحقا.

2- مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري: يعتبر التغير في أسعار الصادرات الأولية في البلدان النامية السبب الرئيس في التأثير على كميات الصادرات الأولية وكمية حجم العوائد من هذه الصادرات، حيث إن انخفاض الأسعار يحدو بالدولة إلى زيادة كميات إنتاجها للمحافظة على كمية العائد المتحصل من عوائد الصادرات الأولية، وبالتالي انخفاض كمية المخزون بشكل أكبر من المقدر لها، وهذا يؤدي إلى تدهور في نسب التبادل التجاري، أي زيادة في كميات الإنتاج من المواد الأولية للمحافظة على مقدار معين من الطاقة الاستيرادية، لأن صادرات الدول النامية في معظمها من المواد الأولية فهي مصدر أساسي لتمويل مشاريعها التنموية وقطاعاتها الاقتصادية.

3- مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي: إن عدم التنويع في الصادرات الأولية واعتماد الدولة على نوع وأحد أو اثنين من الصادرات الأولية يخلق حالة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضعف وعدم الإمكانية للتحولات الهيكلية للاقتصاد في الأمد القصير، مما يخلق طلبا غير فاعل في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء، وهذا يؤدي إلى مرحلة واضحة في عدم تخصيص الموارد بشكل أفضل وتدهور الإنتاج والأرباح والاستثمار، وفي الوقت نفسه نلاحظ التطور الكبير الحاصل في البلدان الصناعية وإيجاد البدائل الصناعية للمنتجات الأولية، والذي يعمل على انخفاض الطلب على هذه الصناعات الأولية من البلدان النامية.

2-1-3-3 علاقة مشكلات الصادرات الأولية مع النمو الاقتصادي:

سوف يتم في هذا الجزء تحليل العلاقة النظرية بين انخفاض معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية، وتراجع الطلب على هذه الصادرات وعدم استقرارها، كمشاكل ومعيقات للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي كل على حده، وكما يلي:

أولاً : انخفاض معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

إن أي تغير في أسعار الصادرات الأولية في أي بلد يتبعها تغيرات في كميات هذه الصادرات في أسواقها الخارجية، ومن المعروف أن حجم العائد على هذه الصادرات لا يعتمد فقط على الكمية المباعة منها، بل يعتمد أيضاً على الأسعار المدفوعة مقابل هذه الكميات، إذ أن انخفاض أسعار هذه الصادرات يدفع الدولة إلى بيع كميات أكبر من هذه الصادرات للمحافظة على مقدار العائد وبالتالي المحافظة على ثبات الطاقة الاستيرادية (Dunn and Ingram,1999).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن من الملاحظ منذ عقود عدة انخفاض أسعار هذه الصادرات مقارنة بأسعار السلع المصنعة (Todaro,2000)، وهذا يعني ارتفاع تكاليف المستوردات، وقد أظهرت دراسات عدة حول هذا الموضوع وجود علاقات سلبية بين انخفاض نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، وقد بينت هذه الدراسات أن هذا التدهور في نسب التبادل التجاري مستمر، مما يعكس آثاراً سلبية على حجم العائد الكلي وارتفاع في كلفة المستوردات، وكل هذا يعود على معدلات الادخار والاستثمار والأرباح بالأثر السلبي، مما يعكس تراجعا في النمو الاقتصادي(Lipsey,1994).

تعكس حالة انخفاض معدل التبادل التجاري في البلدان النامية المعتمدة على الصادرات الأولية انخفاضاً في عوائدها المحصلة من هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، ولأن هذه العوائد هي المصدر الأساس في تمويل القطاعات الإنتاجية والمشاريع التنموية المختلفة في هذه البلدان، فإن هذا يقود إلى انخفاض في احتياطات الدول النامية من العملات الأجنبية، والتي بدورها تعطل عجلة الاقتصاد كونها تعتبر مصدراً رئيساً لشراء السلع الرأسمالية، والتي لا يخفى على أحد دورها وأهميتها في النمو الاقتصادي (اينشر وستانز، 1989).

تعتبر العلاقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية ومعدلات الإدخار المحلي علاقة واضحة، ففي حالة تدهورها تؤثر مباشرة على الدخل القومي، وبالتالي ينعكس على الإدخار والإستثمار وكذلك طاقة الدولة الإستيرادية، مما ينعكس بالأثر السلبي في النمو الاقتصادي(UNCTAD,2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العلاقة بين تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

إن انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الأولية يؤدي إلى تدهور أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المحصلة منها مباشرة، وكذلك انخفاض العوائد غير المباشرة كالضرائب المفروضة على الكميات المصدرة منها، وكل ذلك يؤدي إلى تدهور وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي (Daniel and Lever,1998).

لقد أظهرت البلدان النامية أحادية في صادراتها الأولية، وهذه السمة تجعل منها أكثر ضعفاً في مواجهة التباطؤ في الطلب الخارجي على تلك الصادرات، مما يؤدي إلى عدم إمكانية هيكلة الصادرات في المدى القصير، وهذا يؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي (النجفي، 1982). ومن هنا تبرز أهمية التنويع في الصادرات لتفادي الاختلال والتراجع في الطلب الخارجي على صادرات تلك البلدان.

إن اعتماد الدول على الصادرات الأوليةيؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي، كون هذه الدول لا تملك منشآت إنتاجية ذات مرونة كافية لمواجهة الاختلال في الطلب الخارجي على صادراتها الأولية، فعدم مقدرتها على الاستجابة السريعة لهذه التغيرات، يؤدي إلى تراجع أسعار صادراتها الأولية في الأسواق العالمية، مما ينعكس على الإيرادات المحصلة من تلك الصادرات، وبالتالي خلق أزمات اقتصادية ومالية لهذه البلدان، مما يؤثر سلبا على برامجها التنموية، وبالتالي على معدلات نموها الاقتصادي(Salvatore,2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر التباطؤ في الطلب الخارجي عاملا أساسيا في عدم توجه الإستثمارات نحو قطاع الصادرات، وبالتالي ضعف في تخصيص الموارد المتاحة بشكل إيجابي، وهذا يعني زيادة في التكاليف وانخفاضاً في الأرباح، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج والإنتاجية ومعدلات الإستثمار في قطاع الصادرات الأولية، وهذا يؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي(UNCTAD,2006).

ثالثاً: عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

تعتبر الآراء المتعلقة باستقرار الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي أراء متضاربة أو متناقضة، حيث أن هناك مجموعة تؤكد على وجود علاقة إيجابية بينهما، في حين ترى المجموعة الأخرى وجود علاقة سلبية بينهما.

الإتجاه الأول:

يقول أصحاب هذا الإتجاه أن العلاقة بين عدم الإستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية، مستندين على فرضية الدخل الدائم للعالم ملتون فريدمان والتي تقول، بأن وجود دخل دائم يعتمد عليه الإستهلاك الدائم، ودخل انتقالي غير مرتبط مباشرة بالعناصر الدائمة ولا العناصر الإنتقالية، وسوف يتم شرح هذه النظرية في فحوى الدراسة قدر الإمكان مع ما تحتويه من معادلات رياضية وتحليلات نظرية نظراً لأهميتها وعلاقتها المباشرة في موضوع الرسالة.

تمثل حالة عدم الإستقرار في عوائد الصادرات الأولية مصدرا للدخل، إذ تعتبر هذه العوائد عوائد غير مستقرة نتيجة للتقلبات في جانب الطلب الخارجي والعرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلي لها، إضافة إلى تمتعها بخصائص هيكلية خاصة، مما يخلق جانبا من عدم الإستقرار بين المصادر الداخلية والخارجية، وهذا يؤثر في الميل الحدي للاستهلاك بشكل كبير، والسبب أن العلاقة بين حالة عدم الإستقرار في العوائد من الصادرات الأولية والميل الحدي للاستهلاك علاقة عكسية، أي أن انخفاض معدلات الإستهلاك الحدية يعمل على زيادة الميل الحدي للإدخار مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإستثمار والنمو الاقتصادي(UNCTAD,2005).

الإتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن هناك علاقة سلبية بين عدم الإستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، مستندين في ذلك على أن حالة عدم الإستقرار في عوائد الصادرات الأولية تمثل حالة من عدم اليقين، والذي بدوره يعمل على عدم الدافعية نحو الإستثمار وفقدان المبررات لامتناعهم عن الإستهلاك القائم، مما يعمل على تقليل معدلات الإدخار وبالتالي انخفاض معدلات الإستثمار المحلي وهذا يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي(حمادي،1996).

2-2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الصادرات بشكل عام وأثرها على النمو الاقتصادي، لكن نجد أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي ركزت على الصادرات الأولية ومشاكلها بشكل خاص، وعليه يمكن استعراض أهم ما جاء في تلك الدراسات من نتائج وتوصيات متعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى المنهجية المستخدمة في تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات وعرض ملخص لبعض الاستنتاجات التي قام بها الباحث والتي جرى استخلاصها من هذه الدراسات، علما بأنه تم ترتيب الدراسات حسب السنوات.

جاءت دراسة (**فهمي، 2016**)، لدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الصادرات الليبية ومدى تأثيرها وإسهامها في نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي للفترة 1980-2010، مع الإشارة إلى الصادرات الليبية النفطية بعد نشوب الصراعات في عام 2011، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها اعتماد الصادرات الليبية على النفط للتصدير مع انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة النفط بشكل لافت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي، إضافة إلى عدم استقرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي الليبي لاعتماده على سلعة وحيدة وهي النفط.

أما دراسة (**shihab,et.al.,2014**) فقد جاءت لبيان العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن، وهدفت إلى تحديد هذه العلاقة عن طريق استخدام منهجية جرينجر لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2000-2012، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الصادرات وبالعكس، معتمدة على نتائج اختبار السببية، كما أوصت الدراسة بأهمية التنويع في الصادرات وملاحظة التغيرات التي تحصل على النمو الاقتصادي والصادرات لأن كلاً منهما يساعد على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير الآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما ركزت دراسة (**عبد الحميد،2013**) على دور تحرير التجارة في تنمية الصادرات من غير المحروقات في ظل التطورات الدولية الحاصلة في العالم (حالة خاصة الجزائر)، حيث اعتبرت هذه الدراسة الصادرات من غير المحروقات عنصراً أساسياً لدعم النمو الاقتصادي، لما له من آثار إيجابية على ميزان المدفوعات والدخل الكلي، وإن هذه الصادرات مصدر رئيس للعملة الصعبة. وبما أن الجزائر دولة نامية ومصدرة للنفط في الوقت نفسه فإن محاولة تنويع صادراتها وعدم اعتمادها على النفط يجنبها الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، وبالتالي فإن العمل على ترقية الصادرات غير النفطية وتحرير التجارة الخارجية المتمثل في سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة والتكتلات الاقتصادية والخصخصة ومساهمة مؤسسات الدولة يجعلها أكثر تنافسية وجودة في صادراتها.

وهدفت دراسة (**Glibret,et.al.,2013**) إلى تحليل وبيان علاقة إسهام الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي في الكاميرون، وقد وظفت الدراسة نموذج Cobb–Dougls، مستخدمة بيانات الكاميرون الزراعية لثلاث سلع (القهوة، الكاكاو، الموز) خلال الفترة الزمنية 1985–2009، وقد أظهرت الدراسة عدم استقرار المتغيرات في مستواها، إضافة إلى وجود علاقات طويلة الأمد، وتوصلت الدراسة إلى أن صادرات الكاميرون الزراعية لها تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي، فقد تبين أن القهوة والموز لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما أظهر الكاكاو تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الكاميرون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهـدفت دراسـة (**Rashid,2012**) إلـى تحليـل فرضـية مفادهـا" أن عـدم اسـتقرار الصـادرات يـؤثر علـى النمـو الاقتصـادي فـي SAARC (الباكسـتان، الهنـد، سـيرلانكا، نيبـال)" ، وقـد أخـذت الدراسـة الصـادرات وعـدم اسـتقرار الصـادرات متغيـرات مسـتقلة إضـافة إلـى متغيـرات أخـرى، وعمـل علـى اختبـارات أوليـة تشخيصـية لمتغيـرات الدراسـة وقـد أظهـرت النتـائج أن جميـع متغيـرات الدراسـة غيـر مسـتقرة فـي مسـتواها، ولكنهـا أصـبحت مسـتقرة بعـد أخـذ الفـرق الأول. وتوصـلت الدراسـةأيضـاً إلـى أن عـدم اسـتقرار الصـادرات لهـا أثـر سـلبي علـى النمـو الاقتصـادي فـي البلـدان الأربعـة، وكـان تأثيرهـا أكبـر مـا يمكـن فـي سـيرلانكا مـن حيـث القيمـة العدديـة، بينمـا أظهـرت الصـادرات والاسـتثمار أثـرا إيجابيـا علـى النمـو الاقتصـاد ي فـي باكسـتان والهنـد وسـيرلانكا، أمـا نيبـال فقـد كـان الأثـر سـلبيا. وأوصـت الدراسـة بضـرورة التنويـع فـي الصـادرات وتنويـع الأسـواق العالميـة إضـافة إلـى التشديد على أهمية حساب رأس المال في السيطرة على عدم استقرار الصادرات.

بينمـا جـاءت دراسـة (**الـدويري، 2012**) لتحليـل وقيـاس أثـر التحريـر التجـاري علـى سـعر الصـرف الحقيقـي للـدينار الأردنـي مقابـل الـدولار، مسـتخدمة بيانـات ربعيـة بـين عـامي 1992 و 2010، حيـث أخـذت الفتـرة اعتقـادا مـن الباحـث بأهميتهـا لاحتوائهـا علـى العديـد مـن التقلبـات والتغيـرات بمـا يخـص تحريـر التجـارة فـي الأردن، واشـتملت الدراسـة علـى متغيـرات التحريـر التجـاري ومعـدل التبـادل التجـاري وصـافي رأس المـال وعـرض النقـد، واسـتخدمت نمـوذج الإنحـدار الـذاتي (VAR) فـي بيـان العلاقـات السـببية، حيـث تبـين وجـود علاقـات سـببية أحاديـة الإتجـاه بـين المتغيـرات المسـتقلة والمتغيـر التـابع. وقـد أوصـت الدراسـة بزيـادة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بهـدف تحسـين سـعر الصـرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقي للدينار مقابل الدولار، وتبني سياسات واضحة لدعم التجارة الخارجية من خلال دعم الاستثمارات المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهدفت دراسة (**علي والياس،2011**) إلى بيان إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي (حالة خاصة الجزائر) في الفترة 1998-2011. وتم عمل اختبارات للعلاقات التكاملية بين النمو الاقتصادي والصادرات من السلع والخدمات، عن طريق استخدام بيانات الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات تكاملية بين النمو الاقتصادي وصادرات قطاع المحروقات، لكن الصادرات بدون المحروقات لم تولد نمواً اقتصادياً حقيقياً حسب ما توصل اليه الباحث، وقد أسندت الدراسة الخلل إلى هيكل التجارة الخارجية للجزائر.

أما دراسة (**عبابنة، 2007**) فقد اعتمدت على المنهج الوصفي والقياسي في بيان أثر تحرير التجارة على هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني في المدى الطويل والقصير اعتمادا على بيانات مقطعية للسلاسل الزمنية (pooled data) لكل من الإنتاج الصناعي وعدد العمال وإجمالي الأجور للفترة من 1984 إلى 2005. مستخدما طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية تحرر التجارة لها أثر إيجابي على الطلب على العمالة والأجور في الصناعات المصدرة وأثر سلبي على الطلب على العمالة والأجور في الصناعات المستوردة في المديين القصير والطويل. وقد أوصت الدراسة بضرورة تنمية القطاعات الصناعية الأردنية وخصوصا الصناعات المصدرة لما لها من أهمية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، كما أنها شجعت على الإبداع والإبتكار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما دراسة (**Parikh ,2006**) والتي تناولت العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وميزان المدفوعات في الدول النامية، فقد أخذت 42 دولة نامية لتقدير هذه العلاقة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التحرير التجاري يشجع النمو في معظم البلدان ولكن النمو في حد ذاته له تأثير سلبي على الميزان التجاري، من خلال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والذي يؤدي إلى تدهور التوازن بين الإدخار والإستثمار وبالتالي تدهور الحساب الجاري والميزان التجاري.

وفي دراسة (**حمادي وعثمان،2005**) والتي تناولت أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي، فقد هدفت إلى معرفة هذا الأثر في البلدان النامية غير النفطية للفترة 1985 إلى 2004، وقد أخذت الدراسة ثلاث مشكلات هي: عدم الإستقرار في العوائد، ومشكلة التبادل التجاري، ومشكلة الطلب الخارجي، وتوصل الباحث إلى وجود أثر سلبي في النمو الاقتصادي من خلال وصف نموذج اقتصادي قياسي ربط بين متغيرات الدراسة، هذا وقد أظهرت الدراسة نتائج منسجمة انسجاماً واضحا ودقيقا مع إطارها النظري، مما عزز فرضية الدراسة. كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام الجدي والفاعل في دراسة مشكلات الصادرات الأولية في البلدان النامية، والعمل على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي والتقني لهذا القطاع، وضرورة توجيه استثمارات جديدة إلى هذا القطاع ليتماشى مع متطلبات التنمية ولدعم الخطط التنموية في هذه البلدان.

أما دراسة (**Bagchi et al., 2005**) فقد ذهبت إلى البحث في تأثيرات معدلات التبادل التجاري والتوازن في أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة على سعر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصـرف الحقيقـي لعينـة مـن تسـع دول هـي: اسـتراليا، كنـدا، النمسـا، النـرويج، فنلنـدا، اسـبانيا، البرتغـال، إيطاليـا، نيوزلنـدا)، حيـث اسـتخدم البـاحثون تحليـل مكونـات التبـاين فـي دراسـة الـروابط علـى المـدى الطويـل، وتوصـلت الدراسـة إلـى أن معـدل التبـادل التجـاري يـؤثر فـي سـعر الصـرف الحقيقـي علـى المـدى الطويـل، وإلـى أن هـذا المعـدل أكثـر اتسـاقا عبـر الـدول، وأن الاختلافـات فـي أسـعار الفوائـد الحقيقيـة تمتلـك سـرعة فـي التكيـف مـع تحريك سعر الصرف الحقيقي نحو التوازن من معدل التبادل التجاري.

وهـدفت دراسـة (**آغـا، 2004**) إلـى معرفـة مـدى التغيـرات التـي حـدثت فـي أداء الصـادرات للـدول الناميـة قبـل وبعـد انضـمامها إلـى منظمـة التجـارة العالميـة (WTO)، وقـد حـددت الدراسـة المعـايير التـي تمثـل أداء الصـادرات الأوليـة وعلاقـة هـذه المعـايير بـالنمو الاقتصـادي فـي عينـة مختـارة مـن الـدول الناميـة، وجـاءت هـذه العينـة مـن ثمـاني دول هـي: الدومينيكا، شيلي، بيرو، هنقاريا، بارغواي، الأرجنتين).

وقامـت الدراسـة علـى افتـراض أن أداء الصـادرات للـدول الناميـة شـهد تراجعـا قبـل انضـمامها إلـى منظمـة التجـارة العالميـة وأن هـذا التراجـع سـيزداد فـي حـال انضـمامها إلـى المنظمـة. علمـا أن فتـرة الدراسـة كانـت 1980-2004. وتوصـلت الدراسـة إلـى أن هنـاك تطـورات وتحسـن كبيـر فـي أداء صـادرات دول العينـة بعـد انضـمامها إلـى منظمـة التجـارة العالمية، وتم رفض فرضية الدراسة.

وجـاءت دراسـة (**حسـين، 2004**) بعنـوان تحليـل التجـارة الخارجيـة للمنتجـات الزراعيـة والغذائيـة فـي العـراق، وهـدفت إلـى البحـث عـن التعريـف بتـأثير السياسـات الخارجيـة علـى الصـادرات والمسـتوردات العراقيـة مـن السـلع الزراعيـة والغذائيـة، وتركـزت مشـكلة الدراسـة فـي اعتمـاد العـراق علـى الصـادرات النفطيـة فـي تمويـل مسـتورداته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاكية، اذا اتسمت صادرات العراق من المواد الغذائية خلال أعوام الدراسة بالتذبذب وتفاوت في النسب من إجمالي الصادرات الوطنية، الا أنها تزايدت بعد رفع الحصار المفروض على صادرات الدولة. وجاءت قيم الميزان التجاري للسلع الغذائية والزراعية سلبية لجميع سنوات الدراسة، وقد أظهرت الدراسة دورا كبيرا للقطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية، لذلك أوصى الباحث بضرورة التركيز على القطاع الخاص وتشجيعه على استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية، بهدف نمو صادرات العراق من المنتوجات الزراعية وزيادة انتاجه وتحقيق فائض لعملية التصدير.

أما دراسة (**عبادي، 2004**) فقد جاءت لبيان أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1974-2002. حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر هذا التذبذب في الصادرات السلعية والأسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي، وتم تحليل دالة Feder للإنتاج بالإعتماد على النموذج النهائي الذي أشار إليه Love، وتم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كليا.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل نمو الصادرات بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة مقدارها 0.23% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن زيادة معدل العمالة ورأس المال بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة مقدارها 0.61%،0.12% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الترتيب، لكن الزيادة في تذبذب الصادرات الوطنية بمعدل 1% يؤدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.017%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بمعالجة المشاكل التي تواجه الصادرات الوطنية المتمثلة في التركز الجغرافي والانكشاف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأخرى، كما أوصت بتوجيه الإنفاق الاستثماري لزيادة القيم المضافة في الصناعات الاستخراجية عن طريق تحسين الجودة للمنتجات المصنعة بدلا من توجيهها إلى صناعات تصديرية جديدة.

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وجد الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تطرقت إلى الصادرات الأولية بشكل خاص وخصوصا الأردنية منها. ان مايميز هذه الدراسة عن دراسة حمادي و عثمان(2005) ان الفترة التي جاءت فيها دراسة حمادي و عثمان قديمة نوعا ما وجاءت لتبين اثر مشكلات الصادرات الاولية على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية وكانت من بين تلك الدول العراق، وبناء على ذلك فإن هذا يعطي للدراسة خصوصية عنها، وعليه جاءت هذه الدراسة لسد الفراغ في موضوع الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصادرات الأردنية واقعها وأهميتها النسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يتم في هذا الفصل تناول واقع وأهمية صادرات الأردن الوطنية ودورها في النمو الاقتصادي، ومدى اسهامها في النمو المتحقق وانعكاسها على مؤشرات الأردن التنموية، إضافة إلى دراسة مدى تأثر هذه الصادرات بالتطورات الحاصلة في المنطقة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 – 2014، إذ تميزت هذه الفترة بالعديد من التقلبات على الصعد السياسية والاجتماعية والديموغرافية.

3- 1 التجارة الخارجية الأردنية:

يتمتع الأردن بمكانة مرموقة من حيث موقعه الجغرافي المتميز والاستراتيجي، حيث يحتل موقعاً يتوسط قلب الشرق الأوسط على خطوط التجارة بين أوروبا ودول الخليج العربي، كما يعتبر حلقة الوصل بين العديد من دول المنطقة، علاوة على ذلك تربطه علاقات دولية مرموقة مع العديد من دول العالم من شرقه وغربه، مما جعل منه شريكا تجاريا مهما مع العديد من تلك الدول، الأمر الذي خلق عدداً من الاتفاقيات التجارية الحرة والثنائية والمتعددة الأطراف.

وكما هو معروف بأن أي اقتصاد يتأثر بالمتغيرات الخارجية، وخصوصا مع تلك التي تحدث مع الشركاء التجاريين، وعليه يعتبر الأردن من تلك الدول التي تأثرت بالأحداث التي جرت في المنطقة العربية عموما والشرق الأوسط على وجه الخصوص، ولقد تأثر هذا البلد الصغير محدود الموارد بشكل مباشر وسريع بأوضاع هذه الدول لأنه مرتبط مع العديد منها بعلاقات تجارية واسعة النطاق، مما انعكس بالأثر السلبي على تطور ونمو تجارته الخارجية، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-1 إجمالي التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي:

بناء على البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد نمت التجارة الخارجية الأردنية خلال معظم فترة الدراسة بنسب متفاوتة بلغ أعلاها في عام 2004، إذ بلغت حوالي 41%، والجدول التالي يبين التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي الأردني من 1990-2014.

جدول رقم (3-1) التجارة الخارجية الأردنية والنمو الاقتصادي

السنة	الصادرات(الف دينار)	النمو في الصادرات	المستوردات(الف دينار)	النمو في الميزان التجاري	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1990	612253	14.6%	1725828	32.5%	0
1991	598627	-2.2%	1710463	-1.2%	0.02
1992	633755	5.9%	2214002	23.3%	0.14
1993	691282	9.1%	2453625	10.4%	0.04
1994	793919	14.8%	2362583	0.4%	0.05
1995	1004534	26.5%	2590250	13.9%	0.06
1996	1039801	3.5%	3043556	13.6%	0.02
1997	1067164	2.6%	2908085	-2.6%	0.03
1998	1046382	-1.9%	2714374	-5.4%	0.03
1999	1051353	0.5%	2635207	-2.0%	0.03
2000	1080817	2.8%	3259404	17.7%	0.04
2001	1352371	25.1%	3453729	10.7%	0.05
2002	1556748	15.1%	3599160	7.3%	0.06
2003	1675075	7.6%	4072008	11.5%	0.04
2004	2306626	37.7%	5799241	41.0%	0.09

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.08	23.5%	7442864	11.4%	2570222	**2005**
0.08	11.0%	8187725	14.0%	2929310	**2006**
0.08	16.1%	9722194	8.7%	3183707	**2007**
0.07	27.8%	12060895	39.2%	4431113	**2008**
0.05	-17.0%	10107696	-19.2%	3579166	**2009**
0.02	11.5%	11050126	17.8%	4216949	**2010**
0.03	19.5%	13440215	14.0%	4805873	**2011**
0.03	6.8%	14733749	-1.2%	4749570	**2012**
0.03	6.3%	15667344	1.2%	4805234	**2013**
0.03	3.9%	16280189	%7.4	5163029	**2014**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإحصاءات العامة.

يلاحظ من الجدول السابق أن النمو الاقتصادي والنمو في التجارة الخارجية الأردنية مرتبطان مع بعضهما البعض، ففي أغلب السنوات التي شهدت تطورا واضحا وملموسا للتجارة الخارجية والصادرات على وجه الخصوص، نلاحظ أن النمو الاقتصادي قد شهد تطورا أيضا وهذا ما يبينه الرسم البياني الآتي بشكل أوضح:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(3-1) التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

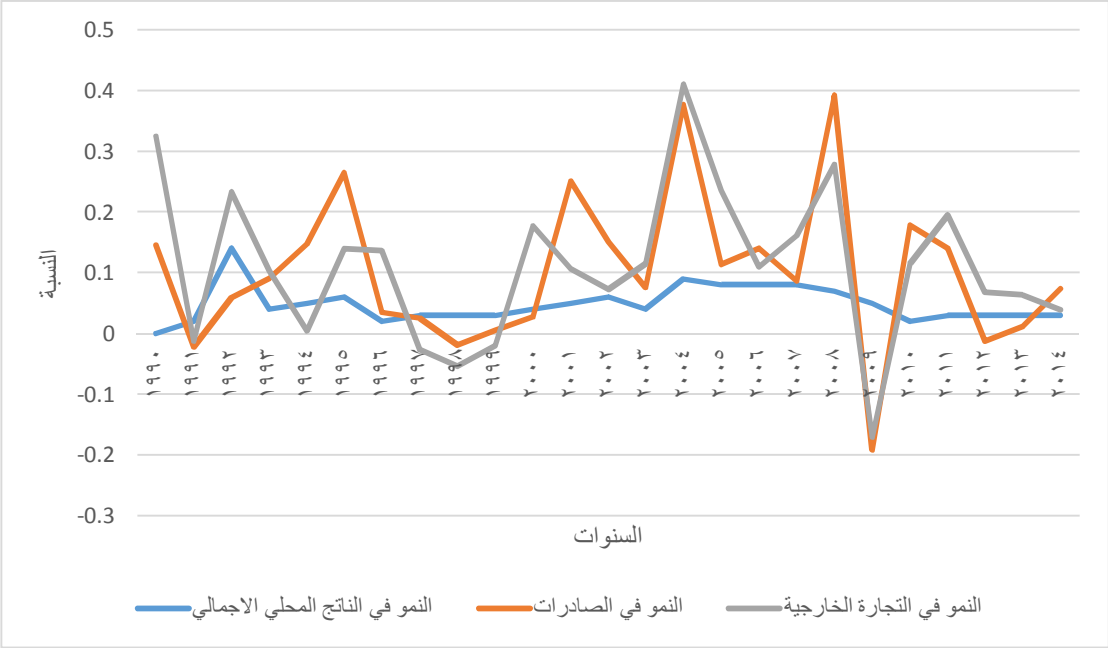

نلاحظ من الشكل السابق أن التجارة الأردنية قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات السابقة، وذلك نتيجة للتقلبات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة، ولا سيما أن الدول التي شهدت ثورات وتظاهرات وانقلابات في الحكم هي بلدان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من الناحية التجارية مع الأردن، حيث يعتبر العراق والجمهورية العربية السورية من أهم الشركاء التجاريين للأردن في المنطقة، لذلك نجد أن الوضع التجاري الأردني قد تأثر بشكل واضح وملموس بهذه الثورات.

ويعتبر الأردن من أكثر البلدان التي تأثرت بالأزمة السورية على وجه الخصوص، لذلك سعت العديد من الدول للتخفيف عن كاهل الأردن هذا العبء الثقيل، وهنا لابد من الإشارة إلى دول الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، ونذكر في مجال التجارة الخارجية واحدا من أهم مخرجات المؤتمر الذي عقد في لندن للمانحيين، بهدف مساعدة المتضررين نتيجة هذه الأزمة والذي اعتبر الأردن من أكثر الدول المتأثرة على الإطلاق، حيث تم مناقشة الإجراءات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف إلى دعم هذه الدول لتتمكن من تحمل أعباء الخدمات الإنسانية والإغاثية للآجئين، وكذلك تمكين هذه الدول من تلبية احتياجاتها على المدى البعيد، لذلك جاء قرار تبسيط قواعد المنشأ والذي تعهدت به الدول الأوروبية بتسهيل التجارة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وقد اشتمل الإتفاق على تخفيض من شروط القيمة المضافة الواجب توافرها في الصادرات الأردنية 50%-65% إلى 30% بشرط أن تكون المصانع متواجدة ضمن 18 منطقة تنموية ومدن ومناطق صناعية ضمن قائمة محددة تحتوي 50 فصلا جمركيا من المنتجات التي يمكن الاستفادة منها في هذه الاتفاقية.(منتدى الاستراتيجيات الاردني، 2016)

3-1-2 صادرات الأردن الوطنية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة صادرات الأردن الوطنية في قطاعاته الصناعية، حيث تتكون القطاعات الصناعية الأردنية من عشرين قطاعا حسب تصنيف (Harmonized system 4- Digits) وتشكل صادرات الأردن الوطنية من المنتجات 581 منتجاً يقوم بتصنيعها وتصديرها، والجدول التالي يبين صادرات الأردن لعام 2014 حسب القطاعات وعدد المنتجات في كل قطاع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-2) قطاعات الصناعة الأردنية

اسم القطاع	صادرات وطنية (دولار)	عدد المنتجات
1. المنتجات الحيوانية	265773571	19
2. المنتجات النباتية	770404776	38
3. منتجات ثنائية حيوانية ونباتية	11281857	8
4. صناعة الأغذية	447814395	34
5. منتجات معدنية	518969270	21
6. منتجات كيماوية	2326132844	76
7. منتجات بلاستيك ومطاط ومصنوعاتها	287119428	28
8. منتجات جلود حيوانات ومصنوعاتها	7296846	11
9. منتجات الخشب ومصنوعاتها	10156980	16
10.منتجات الورق والورق المقوى ومصنوعاتها	206913749	28
11.منتجات المنسوجات	1350783855	63
12.منتجات الأحذية وأغطية الرأس	1635676	8
13.منتجات الأحجار والزجاج	68817389	31
14.الأحجار والمعادن الثمينة	138450501	4
15.الفلزات ومصنوعاتها	381586573	89
16.الآلات والأجهزة الكهربائية	343377968	71
17.منتجات معدات النقل	17705582	8
18.منتجات الأدوات والأجهزة	1084850	8
19.منتجات السلع والمنتجات الأخرى	90139160	18
20.التحف الفنية والأثرية	265833	2

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الإحصاءات العامة.

بعد عرض الجدول للقطاعات وصادرات الأردن الوطنية وعدد المنتجات، لابد من التطرق إلى تحليل المنتجات الأردنية حسب كل قطاع من القطاعات العشرين، مع استعراض قيمة الصادرات لكل من هذه القطاعات عالميا وحجم صادرات الأردن وارداته في كل قطاع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم السلع التي لها ميزة تنافسية، لإبراز أهمية هذه السلعة من الناحية الإستثمارية، ولابد من عدم إغفال دور الأسواق العالمية، لإتاحة الفرصة أمام الأردن لإختيار السوق المناسبة لكل منتج مما يعود بالأثر الإيجابي على تجارتنا الخارجية ويرفع من قيمة صادراتنا الوطنية، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري وبالتالي النمو الاقتصادي.*

3-1-2-1 قطاع الادوات والاجهزة:

يشكل قطاع الأدوات ما قيمته 555 مليار دولار من إجمالي الصادرات العالمية، إذ يسهم الأردن منها بصادرات كلية ما مقداره 36.2 مليون دولار، وتشكل الصادرات الوطنية منها فقط ما يعادل 1.08 مليون دولار، علما أن هذه القيمة تشكل ما نسبته 0.01 % من صادرات الأردن الوطنية و 0.003% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأردني، في حين بلغت نسبة واردات الأردن من الأدوات 1.3% من الواردات الإجمالية.

تتنوع صادرات الأردن من الأدوات، وتعتبر الأدوات والأجهزة أو النماذج المصممة خصيصا لأغراض البيان العلمي ولا تصلح لغيرها صاحبة أعلى نسبة من حيث صادرات المنتج الأردنية إلى القيمة الإجمالية العالمية والتي تقدر بحوالي 0.002%، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المستوردة لهذا المنتج بحوالي 462 مليون دولار تليها الصين وألمانيا، بينما تذهب أغلب صادراتنا من هذا المنتج إلى ليبيا بنسبة 41%.

*دائرة الاحصاءات العامة، البنك الدولي، منتدى الاستراتيجيات الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-2 قطاع الآلات والاجهزة الكهربائية:

يشكل قطاع الآلات ما قيمته 4360 مليار دولار من إجمالي الصادرات العالمية، حيث يسهم الأردن منها بصادرات كلية ما مقداره 586 مليون دولار، وتشكل الصادرات الوطنية منها فقط ما يعادل 343 مليون دولار، علما أن هذه القيمة تشكل ما نسبته 0.05% من صادرات الأردن الوطنية و 0.01% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأردني، في حين بلغت واردات الأردن من الآلات 2.4 مليار دولار بما يعادل 0.11 تقريبا من الواردات الأردنية الإجمالية.

3-1-2-3 قطاع المنسوجات:

يشكل قطاع المنسوجات ما قيمته 709 مليار دولار من الصادرات العالمية، ويسهم الأردن فيه بصادرات كلية ما قيمته 1.42 مليار دولار، شكلت الصادرات الوطنية فيه حوالي 1.3 مليار دولار أي ما يعادل 18.6% من صادرات الأردن الوطنية وحوالي 3.4% من إجمالي الناتج المحلي الأردني، لكن الأردن يستورد من هذا القطاع حوالي 1.2 مليار دولار بما نسبته 5.5% من إجمالي وارداته، ويعتبر منتج مشمع أرضية (لينوليوم) مقطع بأشكال خاصة أو غير مقطع المنتج الأعلى من حيث نسبة صادرات الأردن منه إلى الصادرات العالمية، حيث يصدر الأردن إلى السعودية وحدها ما نسبته 93% من صادرات هذا المنتج، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استيرادا لهذا المنتج حيث استوردت في عام 2014 فقط ما يعادل 41.7 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-4 قطاع النقل:

يحتل قطاع النقل ما قيمته 1780 مليار دولار من الصادرات العالمية في عام 2014، تسهم الصادرات الكلية الأردنية ب 113 مليون دولار فقط منها 17 مليون صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وتشكل الصادرات الوطنية من هذا القطاع من إجمالي الصادرات الوطنية 0.24% و0.05% من الناتج المحلي الإجمالي، أما واردات الأردن من النقل فبلغت 1.7 مليار دولار في عام 2014 بما يعادل 7.6% من إجمالي واردات الأردن. شكلت عربات الأطفال أعلى المنتجات في هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعتبر الصين من أكثر دول العالم استيرادا لهذا المنتج، اذ استوردت في عام 2014 بما قيمته 1.5 مليار دولار، بينما تعتبر السعودية من أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني حيث استوردت ما نسبته 86% من صادراتنا من هذا المنتج في عام 2014.

3-1-2-5 قطاع الفلزات:

احتل قطاع الفلزات ما قيمته 1250 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 409 مليون دولار منها 381 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 5.27% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 1.5 مليار دولار في عام 2014، وشكلت السبائك والأشكال الأولية الأخرى من صلب لا يصدأ أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد المملكة المتحدة من أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 69% لعام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-6 قطاع المعادن الثمينة:

لقد أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 154 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 550 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 138 مليون دولار بما يعادل 1.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 740 مليون دولار بنسبة 3.2% من إجمالي واردات الأردن لعام 2014.

وشكل تراب ومسحوق أحجار كريمة أو شبه كريمة، طبيعية أو تركيبية المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، وتستورد الكويت الناتج الأردني من هذا المنتج بنسبة 100%.

3-1-2-7 قطاع المنتجات الكيماوية:

يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة بالنسبة للأردن من الناحية التصديرية، ويحتل هذا القطاع ما قيمته 1560 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية، شكلت الصادرات الكلية الأردنية منها ما قيمته 3.11 مليار دولار في عام 2014 منها 2.3 مليار دولار صادرات وطنية بنسبة 32.1% من إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 1.5 مليار دولار بما يعادل 7.02 من إجمالي الواردات الأردنية لعام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شكلت المركبات الامنية ذات الوظيفة الأكسجينية أكثر منتج من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، كما احتلت نيجيريا المرتبة الأولى في استيرادها لهذا المنتج الأردني بنسبة 50% من إجمالي صادراتنا من هذا المنتج.

3-1-2-8 قطاع البلاستيك والمطاط:

احتل قطاع البلاستيك والمطاط ما قيمته 800 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 461 مليون دولار منها 287 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 3.96% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 998 مليون دولار في عام 2014، وشكلت بوليمرات الإثيلين في أشكالها الأولية أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد إسرائيل أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 85% لعام 2014.

3-1-2-9 قطاع المنتجات الخشبية:

لقد أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 21.2 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 135 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 10.1 مليون دولار بما يعادل 0.14% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 226 مليون دولار في عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكل منتج فلين مكتل وأصناف مصنوعة من الفلين المكتل المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، وتستورد إسرائيل الناتج الأردني من هذا المنتج بنسبة 100%.

3-1-2-10 قطاع المنتجات المعدنية:

احتل قطاع المنتجات المعدنية ما قيمته 3130 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 602 مليون دولار منها 518 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 7.16% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 6.2 مليار دولار في عام 2014، وشكل الكبريت وبيرتات الحديد غير المحمصة أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، واستوردت الباكستان كامل انتاج الأردن من هذه السلعة بنسبة 100% في عام 2014.

3-1-2-11 قطاع الأحجار والزجاج:

أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 76.5 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 157 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 68 مليون دولار بما يعادل 0.95% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 358 مليون دولار في عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكل منتج زجاج مسحوب وزجاج منفوخ المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، وتستورد السعودية النسبة الأعلى من الناتج الأردني من هذا المنتج بنسبة 48%.

3-1-2-12 قطاع المنتجات الحيوانية:

احتل قطاع المنتجات الحيوانية ما قيمته 360 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 345 مليون دولار منها 265 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 3.67% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي مليار دولار في عام 2014، وشكلت الخيول الحية أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد هولندا من أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 36% لعام 2014.

3-1-2-13 قطاع المنتجات النباتية:

احتل قطاع المنتجات النباتية ما قيمته 477 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 794 مليون دولار، منها 770 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 10.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2014، وشكل الخس أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، واستوردت الإمارات أعلى نسبة من إنتاج الأردن لهذه السلعة بنسبة 34% في عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-14 قطاع المنتجات الثنائية الحيوانية والنباتية:

أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 16.5 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 95.2 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 11 مليون دولار بما يعادل 0.16% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 191 مليون دولار في عام 2014.

وشكل منتج دهون وزيوت حيوانية المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، واستوردت اسبانيا من هذا المنتج ما نسبته 71% من إنتاج الأردن من هذه السلعة في عام 2014.

3-1-2-15 قطاع الجلود الحيوانية:

احتل قطاع الجلود الحيوانية ما قيمته 108 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 19 مليون دولار منها 7.2 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 0.1% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 31 مليون دولار في عام 2014، وشكلت الفراء خام غير الجلود أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد إسرائيل المستورد الوحيد للمنتج الأردني بنسبة 100% لعام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-16 قطاع الفن والآثار:

أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 750 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 19.7 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 265.8 مليون دولار بما يعادل 0.003% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع ما قيمته 440.5 مليون دولار في عام 2014.

وشكل منتج منحوتات وتماثيل أصلية من جميع المواد المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، واستوردت المملكة المتحدة النسبة الأعلى من الناتج الأردني من هذا المنتج بنسبة 75%.

3-1-2-17 قطاع المنتوجات الورقية:

احتل قطاع المنتوجات الورقية ما قيمته 271 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 227 مليون دولار، منها 206 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 2.86% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 440 مليون دولار في عام 2014، وشكلت ورق وورق مقوى من النوع المستعمل للكتابة أو الطباعة أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 34% لعام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-18 قطاع الأغذية:

احتل قطاع الأغذية ما قيمته 563 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 460 مليون دولار منها 447 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 6.18% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 1.3 مليار دولار في عام 2014، وشكلت مستحضرات غذائية للرضع أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد العراق من أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 24% لعام 2014.

3-1-2-19 قطاع الأحذية وأغطية الرأس:

أسهم الأردن بصادرات كلية مقدارها 3.36 مليون دولار من إجمالي صادرات العالم من هذا القطاع البالغة حوالي 149 مليار دولار في عام 2014، وشكلت الصادرات الوطنية منها حوالي 1.6 مليون دولار بما يعادل 0.02% من إجمالي الصادرات الوطنية، بينما استورد الأردن من هذا القطاع بقيمة 69 مليون دولار في عام 2014.

وشكل منتج أحذية أخرى المنتج الأعلى من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية في عام 2014، وتستورد تركيا النسبة الأعلى من إنتاج الأردن بنسبة تصل إلى حوالي 22%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2-20 قطاع متفرقات:

احتل قطاع المتفرقات ما قيمته 343 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية في عام 2014، وشكلت الصادرات الأردنية الكلية منها ما قيمته 107 مليون دولار منها 90 مليون دولار صادرات وطنية والباقي معاد تصديره، وشكلت هذه الصادرات ما نسبته 1.24% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين بلغت مستوردات الأردن من هذا القطاع حوالي 331 مليون دولار في عام 2014، وشكلت أصناف ألعاب البلياردو وتوابعها أعلى منتجات هذا القطاع من حيث نسبة الصادرات الأردنية إلى الصادرات العالمية، وتعد الأمارات العربية المتحدة أكثر الدول استيرادا للمنتج الأردني والتي قدرت نسبتها حوالي 36% لعام 2014.

3-2 التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية:

تزايدت القيم المطلقة للصادرات الوطنية الأردنية خلال فترة الدراسة من 1990-2014، وفي هذا السياق سيتم تقسيم الفترة الزمنية لخمسة فترات كما في الجدول التالي، للتعرف على التغيرات التي حصلت في هيكل الصادرات بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3- 3) التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية(الف دينار)

السنوات	الصادرات الوطنية	السلع الإستهلاكية	السلع الوسيطة أو المواد الخام	السلع الرأسمالية	نسبة الصادرت الاولية من الصادرات الوطنية	معدل النمو في الصادرات
1994-1990	665967	227475.4	412211	26253.4	%61.9	%8.4
1999-1995	1041847	440372.4	567743	33659.4	%54.5	%6.2
2004-2000	1594327	859825	672102	62366.4	%42.2	%17.7
2009-2005	3338704	1771040	1468756.8	98318	%44.0	%10.8
2014-2010	4748131	2312648	2295261	138795.6	%48.3	%7.8

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

- **تم استثناء قيم السلع الأخرى .**

اعتمادا على الجدول السابق يتضح ما يلي:

- ان مجموع الصادرات الوطنية تزايدت خلال فترة الدراسة وبشكل ملحوظ، حيث ان حجم الصادرات في الفترة 2010-2014 تضاعفت بحوالي 7 اضعاف عما كانت علية في الفترة 1990-1994.
- ارتفعت الصادرات الوطنية في الفترة 1990-1994 بمعدل 8.4%، حيث تركزت الصادرات الوطنية في المواد الخام وشكلت المواد الخام منها ما نسبته 61.9%، وشكل البوتاس النسبة الأكبر منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شهدت الفترة 1995–1999 تراجعا ملحوظا في نمو الصادرات الوطنية، حيث بلغت نسبة النمو فيها حوالي 6.2%، ويعزى هذا التراجع إلى وجود نمو سالب لبعض السنوات خلال هذه الفترة. وشكلت الصادرات الأولية منها ما نسبته 54.5%.
- شهدت الفترة 200–2004 نتائج إيجابية ومتميزة على كافة المقاييس، حيث حققت الصادرات الوطنية نموا ملحوظا خلال هذه الفترة بلغ نسبته 17.7% في المتوسط، ويعزى هذا النمو إلى زيادة فعالية ونشاط المدن الصناعية المؤهلة من جهة وكذلك عودة انشطة التصدير إلى السوق العراقية من جهة أخرى. بينما تراجعت نسبة تصدير المواد الخام لتشكل فقط 42.15% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال هذه الفترة.
- شهدت الفترة 2010 –2014 تراجعا ملموسا في نسب نمو الصادرات الوطنية نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها الدول العربية، مما انعكس سلبا على أداء الصادرات الوطنية وهيكلها، حيث تراجعت نسبة النمو إلى 7.8%، وشكلت المواد الخام من الصادرات الوطنية ما نسبته 48.3%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 الشركاء التجاريون والتكتلات الاقتصادية- الصادرات:

يتمتع الأردن بشراكة تجارية متنوعة ومتعددة الأصول والمنابت، وفيما يلي عرض مبسط لأهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية من حيث الصادرات الأردنية.

3-3-1 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر الدول العربية شريكا تجاريا مميزاً للأردن، اذ تشير أرقام التبادل التجاري بين الأردن والدول العربية إلى أن التجارة بينهما تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للأردن، وأن ارتفاع هذه النسب تشير إلى عمق العلاقات البينية بين الأردن وهذه الدول، إذ شكلت صادرات الأردن الوطنية إلى الدول العربية ما قيمته (2.6) مليار دينار أردني في عام 2014 مقارنة مع (2.5) مليار دينار أردني في عام 2013 بما نسبته (51%) من إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية في عام 2014.

وتعد بلدان (العراق ، السعودية، الأمارات ، مصر) أبرز البلدان العربية المستوردة للسلع الأردنية، اذ استورد العراق والسعودية ما نسبته (57%) من إجمالي صادراتنا الوطنية إلى الدول العربية بما يعادل 1.5 مليار دينار أردني تقريبا.

3-3-2 الدول الآسيوية غير العربية:

احتلت الدول الآسيوية غير العربية المرتبة الثانية من حيث التبادل التجاري بعد الدول العربية في عام 2014 إذ بلغت قيمة الصادرات الوطنية إلى هذه الدول حوالي مليار دينار أردني، وحوالي 5 مليارات دينار أردني مستوردات في عام 2014، حيث تشكل نسبة الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية إلى دول آسيا غير العربية ما نسبته (19.8%) من إجمالي الصادرات الوطنية في عام 2014.

وتعد الهند المستورد الأبرز من بين الدول الاسيوية غير العربية للصادرات الوطنية، إذ استوردت ما نسبته (45%) من إجمالي صادراتنا إلى هذه الدول وما نسبته (9%) من إجمالي الصادرات الوطنية في عام 2014 بما يعادل (0.5) مليار دينار أردني تقريبا.

3-3-3 دول اتفاقية التجارة الحرة شمال أمريكا(النافتا):

تشكل التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك) أهمية كبيرة للتجارة الخارجية الأردنية، حيث صدر الأردن إليها ما نسبته 18.7% من إجمالي الصادرات الوطنية في عام 2014 بما يعادل 0.97 مليار دينار أردني، واستورد منها حوالي مليار دينار أردني في العام نفسه، وتعد أسواق الولايات المتحدة الأمريكية أبرز هذه الأسواق إذ تشكل نسبة الصادرات الوطنية إليها 96% من إجمالي الصادرات إلى هذه الدول بما يعادل (0.93) مليار دينار أردني في عام 2014، وتشكل هذه القيمة ما نسبته 18% تقريبا من إجمالي الصادرات الوطنية للعام نفسه.

3-3-3 دول الإتحاد الأوروبي:

حققت التجارة الخارجية مع الإتحاد الأوربي نموا ملحوظا على صعيد الصادرات الوطنية في عام 2014، فقد بلغت قيمة الصادرات الوطنية في هذا العام ما قيمته 0.216 مليار دينار أردني مقارنة مع 0.171 مليار دينار أردني في عام 2013 بزيادة مقدارها 0.05 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 26%. وتعد أسواق إيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا وبلجيكا أبرز أسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإتحاد الأوروبي من حيث الصادرات الأردنية، اذ استوردت إيطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا ما نسبته 47% تقريبا من إجمالي صادراتنا الوطنية إلى الاتحاد الأوروبي بما يعادل 0.102 مليار دينار في عام 2014 أي بنسبة 2% تقريبا من إجمالي الصادرات الوطنية.

وفيما يلي جدولا يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة، علما انه تم تقسيم فترة الدراسة الى فترات كل فترة مكونة من خمس سنوات:

جدول رقم(3-4) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية(1990-2014)

السنوات	الدول العربية	الولايات المتحدة الامريكية	الصين الشعبية	جمهورية الهند	الاتحاد الاوروبي	باقي دول العالم
1994-1990	%38.3	%0.8	%2.7	%14.7	%3.9	%39.6
1999-1995	%45.8	%0.9	%1.4	%11.4	%6.9	%33.7
2004-2000	%43.8	%21.4	%1.8	%10.0	%3.7	%19.3
2009-2005	%44.5	%23.5	%1.3	%13.5	%3.6	%13.3
2014-2010	%50.2	%16.7	%2.3	%10.6	%4.1	%16

المصدر اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الملاحظ ان صادرات الاردن الى الدول العربية هي الاعلى خلال فترة الدراسة وهذا يؤكد عمق العلاقات التجارية بين الاردن ومعظم البلدان العربية لاسيما العراق والسعودية والامارات العربية وسوريا، بينما نلاحظ ان صادرات الاردن الى الولايات المتحدة اخذت منحا متزايدا حتى الفترة الاخيرة من الدراسة لكنها تراجعت بشكل ملحوظ في اخر خمس سنوات من الدراسة.

بينما اتسمت الصادرات الى الهند والصين بالاستقرار النسبي. ويبين الشكل التالي التوزيع القطاعي للصادرات الوطنية في اخر خمس سنوات من الدراسة:

الشكل رقم(3-2) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (2009-2014)

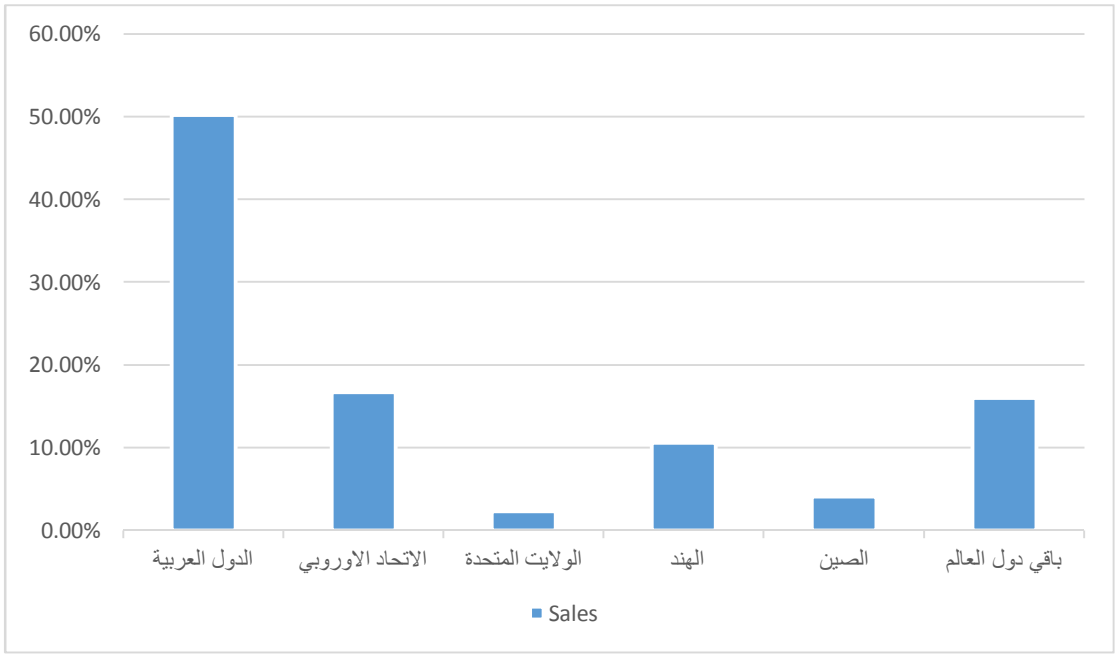

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل القياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يتم في هذا الفصل استعراض منهجية الدراسة المستخدمة، مبتدئاً بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة مروراً بالنموذج القياسي المستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الدراسة، وتحديد اتجاه العلاقات بين هذه المتغيرات، وصولاً إلى نتائج التحليل القياسي بغية استقصاء أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2014.

4-1 متغيرات الدراسة:

استناداً إلى النظرية الاقتصادية وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، فقد اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

❖ المتغير التابع:

- النمو الاقتصادي (Y): تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة للأردن خلال الفترة 1990-2014.

❖ المتغيرات المستقلة:

1- عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية (EXI): تم التعبير عنه بالانحرافات النسبية لقيم الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة.

2- معدل التبادل التجاري للصادرات الأولية في الأردن (TOT): تم حسابه عن طريق قسمة الرقم القياسي للصادرات الأردنية على الرقم القياسي للمستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الطلب الخارجي على الصادرات الأولية (FD): تم التعبير عنه بدلالة القيمة اللوغاريتمية للرقم القياسي لقيمة مستوردات البلدان الصناعية من الدول النامية.

4-2 مصادر البيانات:

تم الاعتماد على قاعدة البيانات الإحصائية لدى البنك المركزي الأردني للحصول على البيانات السنوية لكل من: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات، الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات، والصادرات الأردنية. بينما تم الحصول على الرقم القياسي لقيمة المستوردات للبلدان الصناعية من البلدان النامية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

4-3 النموذج القياسي:

بالإطلاع على الدراسات السابقة وانسجاماً مع النظرية الاقتصادية فقد تم صياغة النموذج التالية:

$$LY = \alpha + ß_1\ LEXI + ß_2\ LTOT + ß_3\ LFD + U_t$$

حيث تم أخذ جميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية، بعد اضافة العدد0.2 الى جميع قيم السلسلة الزمنية ، علما بأن اضافة هذا العدد لايؤثر على قيم مقاييس التشتت للسلسلة الزمنية EXI.

4-4 الاختبارات الأولية:

قبل إجراء أي تحليل قياسي لابد من إجراء بعض الاختبارات الأولية للوصول إلى نتائج أكثر دقة و أعلى مصداقية، ومن هذه الاختبارات ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4-1 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

يعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية من أهم الاختبارات الواجب إجراؤها، حيث أن الاستدلال الإحصائي في حالة غياب استقرار البيانات يؤدي إلى نتائج غير واقعية ومضللة أو ما يسمى الانحدار الزائف (Spurious Regression)، وهناك العديد من الطرائق المستخدمة لاختبار استقرارية المتغيرات، ويعتبر اختبار جذر الوحدة من أكثر الطرق استخداماً وشيوعاً، فإذا استقرت السلسلة الزمنية عند المستوى تكون متكاملة من الرتبة الصفرية I(0).

أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الأول فأنها تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي I(1) .... وهكذا. ونقول أن السلسة الزمنية X_t متكاملة من درجة معينة (L) إذا استقرت بعد أخذ الفرق (L).

بشكل عام نقول أن السلسلة الزمنية X_t ساكنة(مستقرة) بشكل تام (strictly stationary) عندما يكون:

1-وسطها الحسابي ثابتاً: أي أن توقع السلسلة الزمنية يساوي الوسط الحسابي للمجتمع.

$$E(X_t) = \mu$$

2- تباينها ثابتاً . $Var(X_t) = \sigma^2$

3- التباين المشترك بين X_t , X_{t+k} يعتمد على k فقط، وهذا يعني أن:

$$Y_k = cov(X_t , X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)] \quad , k=1,2,3,\ldots\ldots,T$$

(Gujarati,2004)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللقيام باختبار سكون السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها تم استخدام اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test – ADF).

اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test – ADF):

يعتبر اختبار ديكي – فوللر من أشهر الاختبارات المستخدمة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويقوم هذا الاختبار على فرضية مفادها أن السلاسل الزمنية متولدة من عملية الإنحدار الذاتي. وللتأكد من مدى الإستقرارية للسلاسل الزمنية يأخذ الاختبار ثلاثة اشكال:

1- $\Delta Y_t = \mu Y_{t-1} + U_t$ without intercept

2- $\Delta Y_t = C + \mu Y_{t-1} + U_t$ with intercept

3- $\Delta Y_t = C + \beta t + \mu Y_{t-1} + U_t$ with intercept and trend

إذا كان الخطأ (U_t) في الصيغ السابقة يعاني من مشكلة Autocorrelation فإن إختبار DF يصححه بإضافة عدد من الفروق المبطأه إلى المعادلات وتصبح على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + ßt + \mu Y_{t-1} + \sum_{t=i}^{m} \alpha i \quad \Delta Y t - i + U_t$$

عندها يسمى اختبار ديكي – فوللر باختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF – augmented dickey fuller).

ويعتمد القرار في الصيغ السابقة على القيمة المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية لاختبار DF، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالمطلق) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (التي تفترض وجود جذر الوحدة) وهذا يدل على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالقيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلقة) فإننا نقبل الفرضية الصفرية وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وعليه نقوم باختبار الإستقرارية عند الفرق الأول، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار على فروقات من درجة أعلى حتى نصل الى الاستقرار.

4-4-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

إن وجود مشكلة الإرتباط الذاتي (Serial correlation) لحد الخطأ يؤدي إلى نتائج مضللة وغير حقيقية، لذلك من الضروري إيجاد طريقة لمعالجة هذه المشكلة. ويعد إيجاد عدد فترات التباطؤ المناسبة للمتغيرات من أفضل الطرق واكثرها كفاءة، وسوف يتم استخدام العديد من المعايير للوصول إلى عدد هذه الفترات في النموذج ومن هذه المعايير:

-**Likelihood Ratio Test(LR)**

-**Final Prediction Error Criterion(FPE)**

-**Hannan-Quinn Criterion(HQ)**

-**Akaike Info Criterion(ATC)**

-**Schwarz Info Criterion(SIC)**.

4-4-3 اختبار التكامل المشترك:

يوجد العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار التكامل المشترك، مثل اختبار (Johansen and Juselius,1990) واختبار (Engle and Granger,1987). حيث أن الاختبار الأخير يستعمل في النماذج التي تتكون من متغيرين فقط أحدهما مستقل والآخر تابع، بينما يستعمل الاختبار الأول في النماذج متعددة المتغيرات (متغيران فأكثر). وكلاهما يتطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تكون جميع المتغيرات في النموذج متكاملة عند نفس الدرجة أو الرتبة، إضافة إلى أن إجراء هذه الاختبارات يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مضللة وغير حقيقية في حالة كان حجم العينة صغيراً مثلاً. ولهذا سوف يتم استخدام منهج الاختبار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (– Autoregressive Distributed Lag ARDL)، حيث تميز هذا النموذج و الذي قدم من قبل Pesaran at al.2001 بمرونته، إذ يمكن إستخدامه إذا كانت البيانات مستقرة عند المستوى(0)I أو مستقرة عند المستوى الأول(1)I أو خليطاً بينهما. (Hogue and Yusop,2010).

سوف يتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، في البداية سوف يتم اختبار التكامل المشترك للمتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model(UECM)، على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{n} \alpha i \, \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \gamma \Delta X_{t-j} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{t-1} + U_t$$

حيث (Y_t): المتغير التابع، (X_t): المتغير المستقل، (α, α) معاملات للمتغيرات، μ : المقطع، Δ: الفرق الأول للمتغيرات، U_t : حد الخطأ العشوائي (Baranzini et al,2003).

تكون الفرضية الصفرية على النحو الآتي:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \alpha 1 = \alpha 2 = 0$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل بما يلي:

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات(يوجد علاقة توازنية طويلة الأمد)

$$H1: ą1 \neq ą2 \neq 0 \ ,$$

ولاختبار الفرضية السابقة فإنه يتم عادة استخدام اختبارات محددة كاختبار Wald Test، حيث يقوم بمقارنة قيمة F الإحصائية المحسوبة مع قيم F الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل pasaran et. al، حيث يكون هناك جدولٌ يتضمن الحدود الدنيا (LCB) والتي تفترض وجود التكامل للمتغيرات من الدرجة الصفرية I(0) ، وحدود عليا (UCB) والتي تفترض التكامل للمتغيرات من الدرجة الأولى I(1)، فإذا كانت قيم F المحسوبة أكبر من UCB فإننا نرفض الفرضية الصفرية(H_0) ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك للمتغيرات. أما إذا كانت قيمة F أقل من قيمة LCB فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا وقعت قيمة F بين LCB و UCB فإننا لا نستطيع حسم النتيجة.

إذا تم رفض الفرضية الصفرية وتبين أن هناك تكاملا مشتركاً بين المتغيرات، يتم الإنتقال إلى المرحلة التالية، وهي تقدير العلاقة في الأجل الطويل، وتأخذ المعادلة الصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p} \alpha \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \gamma \Delta X_{t-j} + U_t$$

حيث (Y_t): المتغير التابع، (X_t): المتغير المستقل، ($\alpha, \gamma,$) معاملات للمتغيرات، μ: الحد الثابت، Δ: الفرق الأول للمتغيرات، (p,q): فترات الإبطاء للفرق الأول، U_t : حد الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه تكون المرونات في الأجل الطويل كما يلي

$$Ex_i = (\sum_{i=1}^{p} \alpha i \quad / (1- \sum_{j=1}^{q} \gamma j)$$

حيث (Ex_i): المرونة في الأجل الطويل للمتغير X_i.

4-4-4 اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum):

إن معرفة التغيرات الهيكلية في سلوك النماذج لا يقل أهمية عن اختبارات الإستقرار والتكامل للبيانات، ولاختبار التغيرات الهيكلية في النماذج سوف نستخدم اختبار كوزوم (Cusum)، إذ يعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداما، وتكون نتائج هذا الاختبار على شكل منحنى من الأخطاء في النموذج الناتجة عند تقدير الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، فإذا ظهر المنحنى ضمن الحدود الحرجة على طول فترة الدراسة، تكون معلمات هذا النموذج مستقرة عند تلك الفترة، وبالتالي يمكننا إجراء تقدير على طول الفترة دون الحاجة إلى تجزئة الفترة إلى أجزاء. أما إذا خرج المنحنى عن الحدود الحرجة فأنه يستلزم تقسيم الفترة إلى فترات جزئية بحيث تكون هذه الفترات الجزئية مستقرة (Brown and Durhiu,1975).

4- 5 نتائج التحليل القياسي:

سوف يتم في هذا الجزء عرض نتائج الاختبارات التي تم التطرق لها سابقاً.

4-5-1 اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF):

لاختبار سكون المتغيرات تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع(ADF) وكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(4-1) نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

	القيم الجدولية عند مستوى المعنوية			قيمة t المحسوبة	المتغير
	%10	%5	%1		
المستوى	-2.6355	-2.4919	-3.7378	-7.0709	LY
المستوى	-2.6355	-2.4919	-3.7378	-1.8607	LFD
الفرق الأول	-2.6422	-2.9981	-3.7529	-4.4847	
المستوى	-2.6355	-2.4919	-3.7378	-1..0988	LTOT
الفرق الأول	-2.6388	-2.9981	-3.7529	-4.6857	
المستوى	-2.6355	-2.4919	-3.7378	-5.9291	LEXI

من خلال النتائج الواردة في جدول رقم (4-1) تبين أن المتغير LY،LEXI مستقران عند المستوى. في حين استقرت بقية المتغيرات عند أخذ الفرق الأول، حيث كانت جميعها مستقرة عند مستوى معنوية 1%. أي أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

4-5-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الاختبارات اللازمة لاختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني(LLST)، أظهرت النتائج في الجدول رقم (4-2) ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-2) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

[LY, LTOT,LFD, LEXI]

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
4.137264	4.293042	4.094086	0.000705	NA	0
2.541529	3.320419	2.325636	0.000125	52.67614	1
2.335077	3.737078	1.946469	0.000104	22.83572	2
2.148300	4.173414	1.586977	0.000132	15.06641	3
-7.543766*	-4.895540*	-8.277804*	3.74e-08*	45.55436*	4

حيث ان:

-**Hannan-Quinn Criterion(HQ)**

-**Schwarz Info Criterion(SIC)**.

-**Akaike Info Criterion(ATC)**.

-**Final Prediction Error Criterion(FPE)**.

-**Likelihood Ratio Test(LR)**.

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك أربع فترات تباطؤ في النموذج المستخدم في الدراسة لبيان أثر مشكلات الصادرات الأولية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2014.

4-5-3 اختبار التكامل المشترك:

سوف يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النماذج الثلاثة وإمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأمد من خلال إجراء اختبار الحدود المقترح من قبل Pasaran et. al. 2001.

4-5-3-1 اختبار الحدود(Bound – Test):

الليست جميع السلاسل الزمنية ساكنة في مستواها ولكنها أصبحت جميعها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وهذا يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) مما يجعل إمكانية وجود علاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توازنية طويلة المدى واردة بشكل كبير بين المتغيرات، وللوصول إلى ذلك تم استخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال إستخدام اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل (Pasaran et al,2001).

جدول (4-3) نتائج اختبار الحدود

Models	F المحسوبة	%1		%5		%10		K=3
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	القرار
LY=F[LTOT, LFD, LEXI]	12.9203	4.29	5.61	3.23	4.35	2.72	3.77	CO-integration
LFD=F[LTOT, LY, LEXI]	2.9054	3.74	5.06	2.86	4.01	2.45	3.52	NO-integration
LEXI=F[LTOT, LFD, LY]	14.7348	3.74	5.06	2.86	4.01	2.45	3.52	CO-integration
LTOT=F[LY, LFD, LEXI]	1.5924	3.74	5.06	2.86	4.01	2.45	3.52	NO-integration

تشير نتائج اختبار الحدود في الجدول (4-3) إلى أن بعض المتغيرات في النموذج السابق تمتلك علاقات طويلة الأجل من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع الحدود، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود تكامل مشترك)، أي أن هناك علاقات تكاملية عند مستوى المعنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-5-3-2 تقدير المرونات في المدى الطويل:

بما أن المتغيرات أظهرت تكاملا مشتركا، فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين هذه المتغيرات، وقد إستخدمنا تقدير المرونات في المدى الطويل باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث كانت النتائج كما في الجدول (4-4):

جدول (4-4) نتائج المرونات في المدى الطويل لمعادلة النمو الاقتصادي

Dependent variable LOG(Y)

ARDL(2,1,0,2), Akaike criterion(AIC)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0133	2.830944	0.154533	0.437474	LOG(FD)
0.0004	4.602618	0.151324	0.696484	LOG(EXI)
0.3018	1.072103	0.395212	0.423708	LOG(TOT)
0.0000	-6.458002	0.272627	-1.760625	C

-3.097874	Mean dependent var	0.740990	R-squared
0.507365	S.D. dependent var	0.592985	Adjusted R-squared
0.868093	Akaike info criterion	0.323687	S.E. of regression
1.312417	Schwarz criterion	1.466827	Sum squared resid
0.979839	Hannan-Quinn criter.	-0.983073	Log likelihood
1.773068	Durbin-Watson stat	5.006504	F-statistic
		0.004359	Prob(F-statistic)

يبين الجدول (4-4) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل، باعتبار أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيرا تابعا، ونلاحظ أن نموذج (ARDL) المستخدم من برمجية EVIEWS 9 حدد فترة تباطؤ هي(2,1,0,2). كما ويتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (74.1%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفسر (74.1%) من التغير في النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في متوسطها. في حين بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 59.3%، كما تشير النتائج إلى أن معاملات كل من: الطلب الخارجي على الصادرات و عدم استقرار الصادرات الأولية و المقطع مقبولة إحصائيا.

وبما أن النموذج بني بالصيغة اللوغاريتمية، فإن جميع المعاملات تمثل مرونات في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين أظهرت النتائج أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الأولية وعدم الإستقرار في عوائد الصادرات لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، أي أن زيادة 1% فيها تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب0.437%، 0.696%، على الترتيب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه يمكن كتابة معادلة عجز النمو الاقتصادي في المدى الطويل على النحو الآتي:

$$LY = -1.76 + 0.437\ LFD + 0.696\ LEXI + 0.423\ LTOT \quad .....(1$$

4-5-3-3 تقدير المرونات في المدى القصير:

لا يوجد تفسيرات كثيرة للمعاملات في المدى القصير، لأن المتغيرات أظهرت تكاملاً مشتركاً ومرونات في المدى الطويل، إلا أنه يتم تقدير المرونات في المدى القصير بهدف متابعة معامل حد تصحيح الخطأ (Coint Eq(–.

نتائج تقدير المرونات كانت كما هي مبينة في الجدول (4-5) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4- 5) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة النمو الاقتصادي

Dependent var. D (LOG(Y))

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2321	1.249052	0.084293	0.105287	DLOG(Y(-1))
0.0230	2.552627	0.218173	0.556914	DLOG(FD)
0.0019	3.824032	0.110026	0.420742	DLOG(EXI)
0.9813	0.023845	0.841751	0.020072	DLOG(TOT)
0.0029	3.596933	0.821200	2.953801	DLOG(TOT(-1))
0.0000	-7.849230	0.162184	-1.273022	CointEq(-1)

بعد الإطلاع على نتائج التقدير في المدى القصير، فقد أشارت النتائج إلى أن النموذج يقترب من نموذجها في المدى الطويل من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ (لأن قيمته سالبة) وتدل القيمة المطلقة له على نسبة الإختلال في توازن الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في فترة لاحقة عند حدوث صدمات في المتغيرات المستقلة للدراسة، والتي من شأنها أن تؤثر في متغير الدراسة التابع، وقد كانت هذه النسبة 127% تقريبا في معادلة النمو الاقتصادي.

4-5-4 اختبار كوزوم للإستقرارية:

بعد إجراء اختبار (CUSUM, CUSUM OF SQUARE) تبين ومن خلال النتائج أنه لا داعي لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية في النموذج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (4-1)

Cusum And Cusum OF Square [LY, LTOT,LFD, LEXI]

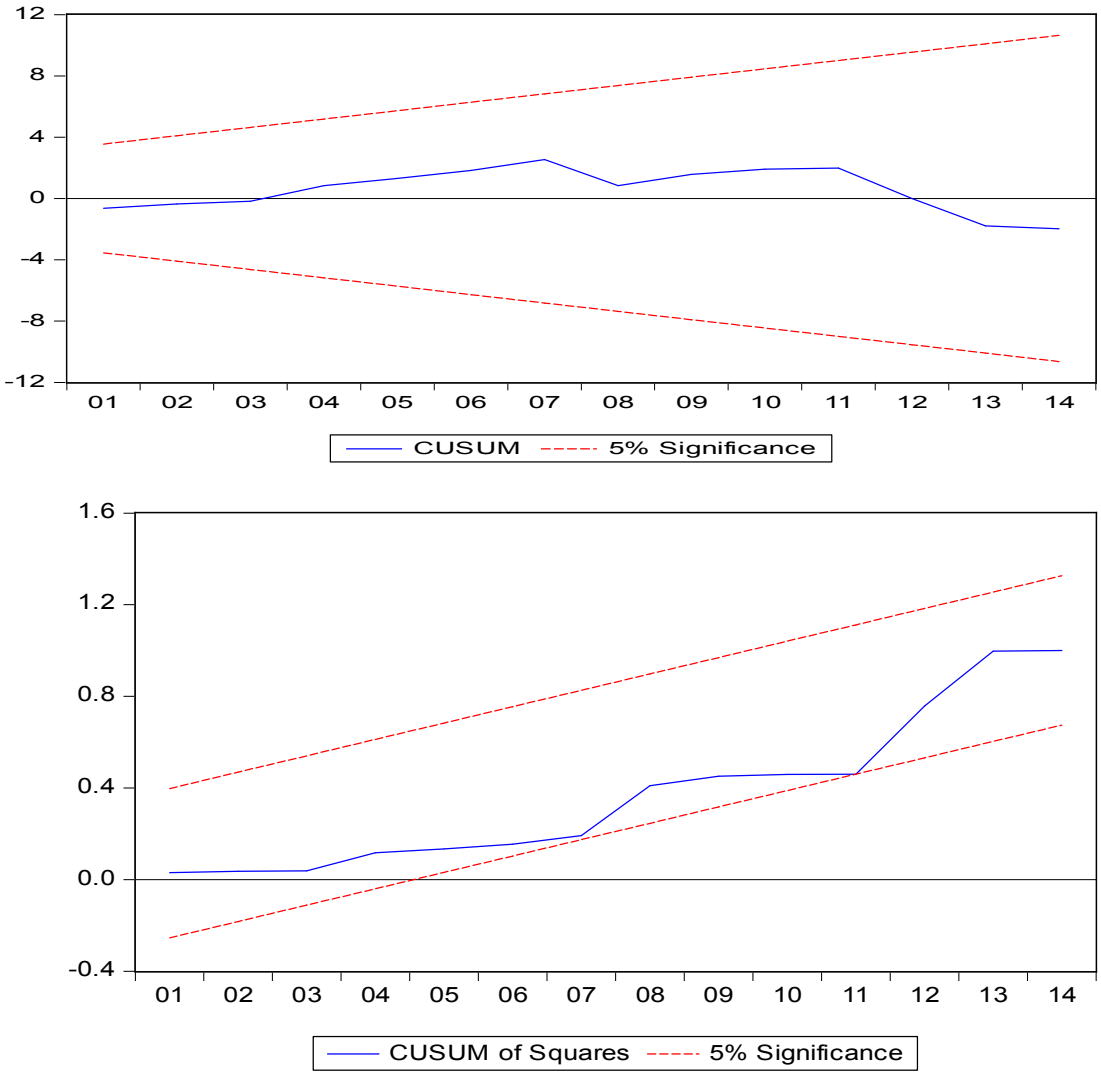

4-5-5 الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية (الإرتباط الذاتي، عدم ثبات تباين الخطأ)، تم إجراء الاختبارات التشخيصية المناسبة كما هو مبين في الجدول (4-6).

www.manaraa.com

جدول (4-6) نتائج الاختبارات التشخيصية

Equations	Test	Test statistic	Prob.
LY=F[LFD, LTOT, LEXI]	Serial correlation test	F-Cal.=0.146	**86.6%**
	Heteroskedasticity test	F-Cal.=0.414	**89.3%**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم الإحتمالية ل F أكبر من 5% في النموذج، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية (عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وجود ثبات تباين للأخطاء).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 النتائج:

1- أظهرت الدراسة من خلال اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة أن متغير معدل التبادل التجاري والطلب الخارجي على الصادرات الأولية مستقرة عند أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، بينما جاءت سلسلة معدل النمو الاقتصادي عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية مستقرة في مستواها عند مستوى معنوية 1%.

2- أظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين مشكلات الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي أن العلاقة التبادلية والتأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي، جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فقد تبين من خلال النتائج المقدرة لنموذج الدراسة، أن العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي جاءت متطابقة مع الاعتقاد السائد عند الإتجاه الأول في الإطار النظري للدراسة والذي اكد على وجود علاقة طردية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، حيث ان زيادة عدم الإستقرار بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة النمو بمقدار 0.696% في المتوسط مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

3- أما عن العلاقة التبادلية بين الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي فقد جاءت طردية، أي أنه إذا حصل تحسن في العلاقة التبادلية بين الطلب الخارجي على الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي فأنه يؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وقد بينت النتائج إلى أن هذا التحسن يكون بمقدار 0.437% لكل زيادة مقدارها1% ، بينما كان معامل معدل التبادل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري غير مقبول احصائيا اي ان قيمة معامل معدل التبادل التجاري احصائيا تساوي صفر.

4- يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاد مستجيب للتقلبات الحاصلة في التجارة الخارجية، كون صادراته من المنتجات الأولية، وان هذه الصادرات تتعرض لحالة عدم الإستقرار والتغير في الطلب الخارجي. لذلك نجد ان هناك علاقة ايجابية بين عدم الإستقرار والطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2 التوصيات:

1- على الأردن الإهتمام الفعلي بدراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية في التجارة الخارجية، ولاسيما أن هذه الدراسة أشارت إلى بعض هذه المشكلات، وهي مشكلة انخفاض الطلب الخارجي، وتراجع معدلات التبادل التجاري، وعدم استقرار عوائد الصادرات الأولية.

2- على الأردن إيجاد أسواق بديلة للأسواق التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية، بحيث تكون هذه الأسواق أكثر استقرارا من حيث الأسعار والطلب لبيع صادراته الأولية وغير الأولية، وذلك لزيادة أثر الصادرات في دعم اقتصاد الأردن لحين تنويع قاعدته التصديرية.

3- لابد من العمل على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه أشكال الدعم المالي والتقني كافة، وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو هذا القطاع، وذلك للتماشي مع متطلبات الخطط التنموية الأردنية.

4- من الضروري التوجه إلى التقليل من الإعتماد على صادرات المواد الأولية، وذلك نتيجة للتطورات الحاصلة على التكنولوجيا عالميا، وتمكن الدول الصناعية من إيجاد بدائل صناعية للمواد الأولية بأقل التكاليف وبجودة أعلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- أبدجمان، مأيكل، 2002، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص455.

2- احمد، عبد الرحمن، 2003، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، شارع زكريا غنيم- الإبراهيمية، مصر، ص270.

3- آغا، عقبة، 2004، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO)، حاله دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير.

4- اينشر، كارل، ستانز، جون ، 1989، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد.

5- البنك الدولي.

6- البنك المركزي الأردني.

7- حسين، مجيد علي ،2004، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

8- حمادي، طه و عثمان، صبحي، مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية (1985-2004)، جامعة الموصل، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- حمادي، طه يونس، 1996، أثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة 1966-1992، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل.

10- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

11- الدويري، طارق، أثر التحرير التجاري على السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي (1992-2010). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2012.

12- عبابنة، هيثم، أثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني (1984-2005). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007.

13- عبادي، حماد، 2004، تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، 1974-2002، رساله ماجستير غير منشورة.

14- عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة، 2000، ص 14.

15- عبد الحميد، حمشة،2013، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقيه الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حاله الجزائر – رسالة ماجستير.

16- علي، حمزة والياس، حفيظ، امكانية جعل قطاع التجارة محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي : حالة الجزائر .

17- فهمي، مريم عيسى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، المجلد 7، العدد 20 (2016). ص 65-86.

18- كرياتين، مورد خأي، تعريب كل من : محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطيه، 2007، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص25-26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19- محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص14.

20- منتدى السياسات الاردني،2016. فضاء المنتجات الاردنية.

21- موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص 13-16.

22- النجفي، سالم، 1982، التنمية الاقتصادية الزراعية.

23- نوري، عقبة محمد، 2004، آداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية(WTO) دراسة مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

المراجع باللغة الاجنبية

1- Bagchi, D and Chortareas, G and Miller, S. 2003. The Real Exchange Rate in Small Open Developed Economies: Evidence From Co-integration Analysis. Bank of England and Office of Tax Policy of New York City, JEL: F31.

2- Baranzini, A. and Weber, S. and Bareit, M. and Mathys, N. (2003). The Causal Relationship between Energy Use and Economic Growth in Switzerland, Energy Economics, Vo. 36, PP: 460-467.

3- Brown, R. and Durbin, J. (1975). Technique for Testing the Constancy Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 37, PP: 148-160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- Brown, R. and Durbin, J. (1975). Technique for Testing the Constancy Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 37, PP: 148-160.

5- Daniel, P. W. and W. F. Lever, 1998, The Global Economy In Transition, LONGMAN.

6- Dun, R. M. and Ingram, JI. C., 1999, International Economics, Fourth Edition, New York.

7- Engle, R. and granger, C. (1987). Investigating causal relation by econometric model and cross-spectral methods, econometrics, (22) pp: 116-130

8- Eric BOSSERELLE, 2004, dynamique économique croissance - crises- cycles, GUALINO édition ,EJA-Paris, p 90-91.

9- Gilbret, N. and Linyong, S. and Divine, G. 2013, Impact of Agricultural Export on Economic Growth in Cameroon: Case f Banana, Coffee and Cocoa, International Journal of Business and Management review, Vo.1, No.1, 2013, pp. 44-71.

10- Gujarati, Damodar (2003). Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York

www.manaraa.com

11- Hogue, M. and Yusop, Z. (2010).IImpact of Trade Liberalization on Aggregate Import in Bangladesh: ARDL Approach. Journal of Asian Economics, Vol. 21, PP: 37-50.

12- Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, 2005, Economic international, Dalloz, France, P 195- P196

13- Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistic, Vol.52, No.2 PP: 170-205.

14- Lipesey, R. E. 1994, Quality Change and Other Influences on Measures of Export Prices of Manufactured Goods and the Term of Trade Between Primary Products and Manufactures, National Bureau of Economic Research, Working Paper No:4671.

15- Love, J. 1985, Export Instability: An Alternative Analysis of Causes, The Journal of Developing Studies, Vol. 21.

16- Murat Yidizoglu, 2007, Modeling of economic dynamics, sources of economic growth, University Montesquieu 4, France, V.4, www.yilizoglu.u-bordeaux4.fr, P85

17- Parikh, A. 2006. Relationship Between Trade Liberalization, Growth, and balance of Payments in Developing Countries: An Econometric Study, The International Trade Journal, Volume XX, No.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18- Pesaran, M. and Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bound Testing Approach to the Analysis of Relationship, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, PP:287-300.

19- Rashid, Farhat, Effects of Exports Instability on Economic Growth in SAARC Region Countries, Pak. J. Comer. Soc. Sc., 2012 Vol.6(1), 97-120.

20- Robert J. Barro, Xavier Sala-i- Martin, 1999, Economic growth, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England, P 05

21- Salvatore, d., 2004, International Economics, Fordham University, Eight Edition, John Wiley and Sons., INC.

22- Shihab, R. and Soufan, T. and Abdul-khaliq, S. The Causal Relationship Between Exports and Economic Growth in Jordan, International Journal of Business and Social Science, Vol.5, No.3, 2014.

23- Todaro, M. P., 2000, Economic Development, Seventh Edition, New York, University.

24- UNCTAD, 2003, Economic Development in Africa, Trade Performance and Commodity Dependence, New York.

25- UNCTAD, 2005, The Standard International Trade Classification Revision 3, 2005.

26- UNCTAD, 2006, Trade and Development Report, New York and Geneva.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Bataineh, Mohammad. The impact of primary exports problems on Jordanian economic growth: analytical study (1990-2014). Master thesis, department of economics, Yarmouk University, 2017

This study aimed to examine the impact of the primary exports problems on economic growth in Jordan for the period (1990-2014). To achieve the study objective statistical analysis used as well as dickey-fuller (ADF) test for stationary. The results show that the variables are not stationary in there levels whereas there first difference are stationary except instability of primary export returns variable was stationary at level. The autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing approach was applied for the co-integration test.

The result include that there is a significant positive relationship between unstable returns of primary exports and external demand as dependent variable and Jordanian economic growth as independent variable, that is the increase in the dependent variables in 1% will lead to increase in economic growth in 0.696% and 0.437% as a consequence with all other variables remain constant.

The study recommended examining the problems faced primary exports, finding markets more stable in terms of price and demand, to

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

activate exports sector through direct financial and technical support and consolidate a new investment toward this sector.

Key words: instability of primary export earnings, external demands, primary exports and economic growth.

www.manaraa.com